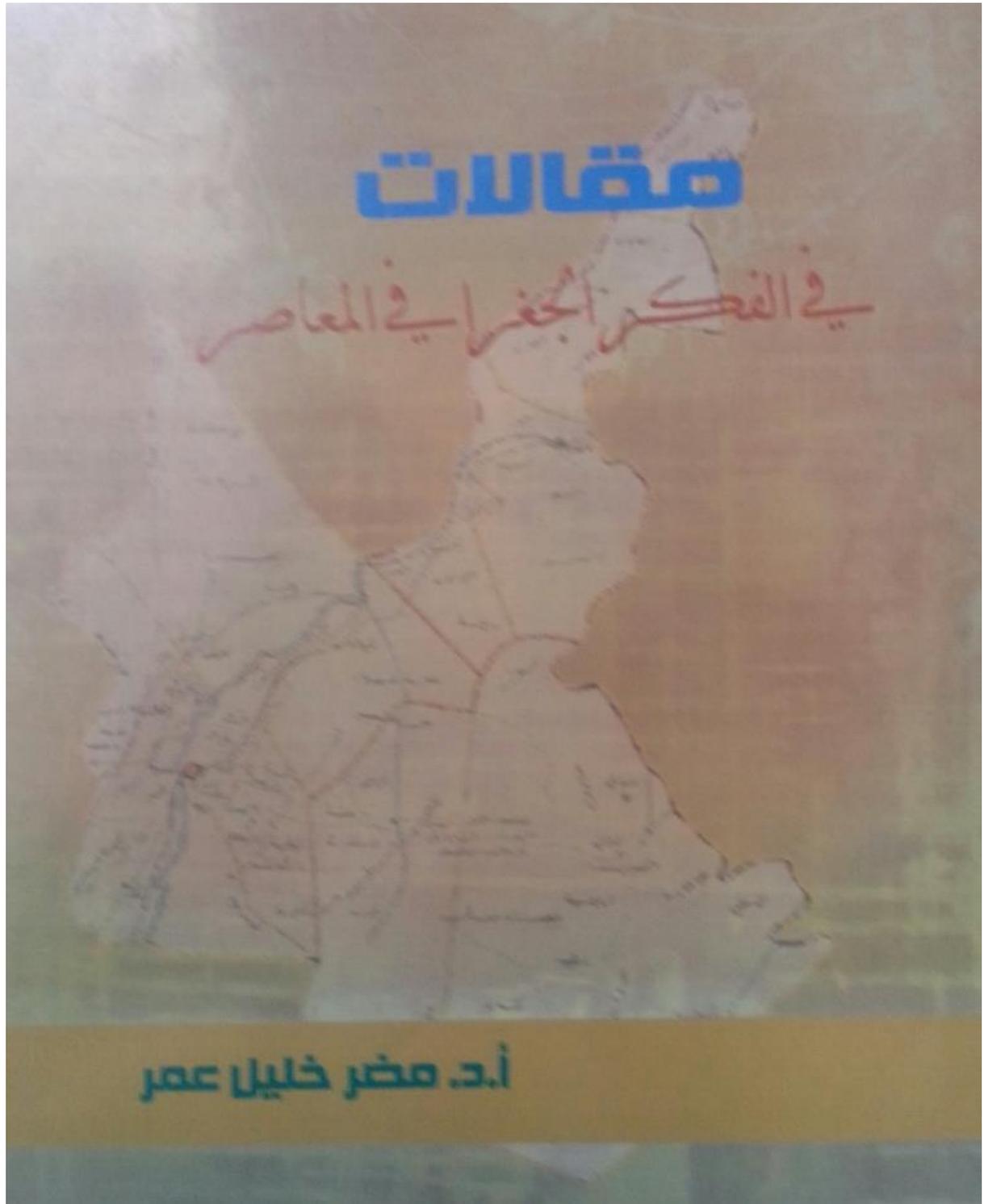


الجزء الثاني

المكان والجغرافيا



اسم الكتاب: مقالات في الفكر الجغرافي المعاصر
تأليف: أ.د. مضر خليل عمر
تنفيذ وطباعة: المطبعة المركزية - جامعة ديالى
التصميم: ازهر نذير حميد / محمد ظاهر



العراق - ديالى - طريق بغداد/ بعقوبة القديم
المطبعة: + (٩٦٤) ٠٧٩٠١٢١٣١٥٠
الاميل: central_printing2008@yahoo.com
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٢٤٧)



رقم الايداع: ١٢٤٧ لسنة ٢٠١١
تصميم و طباعة المطبعة المركزية / جامعة ديالى

محتويات الجزء الثاني

- الفصل السابع : تنمية المكان : هدف العلوم جميعا
الفصل الثامن : البحث المكاني : بداياته واتجاهاته
الفصل التاسع : البحث المكاني والبحث الجغرافي
الفصل العاشر : جدلية الانسان - المكان - الزمان
الفصل الحادي عشر : الابعاد المكانية للجريمة
الفصل الثاني عشر : التباين المكاني للجريمة
الفصل الثالث عشر : الحضارات الفرعية
الفصل الرابع عشر : الجامعة والمجتمع
الفصل الخامس عشر : هوية الانتماء

الفصل السابع

تنمية المكان: هدف العلوم جميعا

في كثير من الأحيان وعند العديد من الأشخاص فان المكان Place مرهون بالجغرافيا ، ويصعب عليهم تصور غير ذلك . وقد يكون عندهم بعض الحق في ذلك ، وهذه الورقة هدفها تسليط الضوء على موقع المكان في العلوم المختلفة ودور الجغرافيا في دراسة المكان . فكما لا جغرافيا بدون مكان ، كذا الحال لا علوم بدون مكان . فالمكان يجمع الجميع ليعيشوا وينشطوا ويتفاعلوا مع بعض من جانب ومع المكان نفسه من جانب آخر ليشكلوا شخصية المكان وكيونته . إنهم جزء منه ، عرفوا ذلك أم لا ؟ وهم من نتاج المكان بالدرجة الرئيسية .

التباين المكاني حقيقة لا مجال لمناقشتها لأنها بديهية مردها تباين موقع المكان قياسيا بخط الاستواء ، وقياسيا بمستوى سطح البحر وقياسا بالمسافة عن المسطحات المائية . فمع التدرج من خط الاستواء وباتجاه القطبين تنخفض درجات حرارة الأماكن ، وبالارتفاع عن مستوى سطح البحر تنخفض درجات حرارتها أيضا ، وبالابتعاد عن المسطحات المائية تتناقص الرطوبة وكميات الأمطار فيها . وبتضافر هذه المقاييس مع بعض تتعدد درجة تنوع الأماكن وخصائصها . وبما إن درجات الحرارة والرطوبة يشكلان عاملين أساسيين (إضافة إلى العوامل الأخرى) في تنميط الغطاء النباتي

لسطح الأرض (المكان) فان التباين في مواقع الأماكن يصاحبه تنوع كبير في ظروف الحياة فيها ، وبالتالي تنوع البيئة الطبيعية والتي لها انعكاسها المباشر وغير المباشر على البيئة الاجتماعية في الأماكن وتنوعها وتعقدها ، وبالمحصلة النهائية تنوع البيئات التي يعيش الإنسان فيها .

بعبارة أدق كل مكان له بيئته الخاصة به كما له شخصيته المميزة . فليس هناك مكانين توأم ، فلا بد من اختلاف بينهما وان تشابها في المظهر العام وعند الحديث عن المكان (أي مكان كان) لا يقصد به بإبعاده الثنائية (الطول والعرض - المساحة) بل بإبعاده المتعددة والمتنوعة التي تشكلها خصائصه وسماته المميزة له طبيعيا وبشريا ويضاف إلى كل ذلك بعد الوقت الذي هو فيه لان كل شيء على وجه البسيطة متغير مع الزمن . فالمكان يتم التعامل معه بصيغة فضاء (Space) ويسميه البعض بالمجال لتوضيح أن المقصود تعدد الأبعاد فليس المكان ببعدين .

والعلوم جميعا تتعامل مع حالة دينامية وليست ساكنة ، ولو كان ما تتعامل معه ساكنا لانتهى دورها في المراحل الأولى من نشؤها . إنها تكتشف في كل يوم شيئا جديدا وتغيرا ما كان ملحوظا في زمن غابر وتعيد النظر في ما كانت تعتقد انه صواب سابقا . أنها جميعا تدرس مكونات الحياة على سطح الأرض (المكان) وعوامل وجودها وديمومتها ، والحياة ومكوناتها متغيرة بطبيعتها وفطرتها .

وكل علم اختص بجانب معين من الحياة وعناصرها أو احد معطياتها ، لذلك فان العلوم مكملة لبعضها ، وما يطرأ على تخصص علمي ينعكس سلبا أو ايجابيا على التخصصات الأخرى ، وما يتوصل إليه علم تستفيد منه العلوم الأخرى أجلا أم عاجلا ، فمقولة توبلر صائبة في معظم الأحيان ((أي شيء مرتبط بكل شيء)) ، أنها عجلات متعاشقة تحرك بعضها البعض لتسير عربة الحياة ومركبة العلم والتقدم . وقد أشير سابقا إلى العلوم المعروفة بالعلوم المكانية (Spatial Sciences) ، ولا ضير من تكرار ذلك للتذكير ، وهي :-

- 1) العلوم الهندسية (معماري ، مدني ، مساحة).
- 2) علوم التخطيط (حضري ، إقليمي ، بيئي) وتعرف أيضا بالتخطيط المكاني حاليا.
- 3) علوم الأرض (جيولوجيا ، جغرافيا).
- 4) علوم تقنية (نظم المعلومات الجغرافية ، التحسس النائي ، الكارتوكرافيا).

تتشترك هذه العلوم مع بعضها البعض باعتمادها الخارطة أساسا في عملها ، والخارطة مبنية على قاعدة معلومات مكانية ومفتاحها الرسم والرموز - التقنية المستخدمة فيها . فيمكن القول بان لغتها مشتركة إلى حد ما ، والتقنيات التي تعتمدها مكملة لبعضها البعض ومتبادلة

(البرمجيات وقواعد البيانات على وجه الخصوص) . لكنها ليست

بمعزل عن العلوم الأخرى (غير المكانية) . حيث تطرح تساؤلات الإجابة عنها تصب في توضيح ما ورد آنفا :-

- أي من هذه العلوم يستغني عن استيعاب نظريات آلية (Processes) السوق ؟ (الاقتصاد).

- أي من هذه العلوم لا يأخذ بالاعتبار نظريات آلية المجتمع وحركته ؟ (الاجتماع)

- أي من هذه العلوم لا يتأثر بالأوضاع السياسية ؟ (العلوم السياسية)

- أي من هذه العلوم لا يعتمد ما توصلت إليه العلوم المكانية الأخرى في دراساته وصناعة القرار ؟

- أي من هذه العلوم يتعامى عن أطروحات العلوم الطبيعية ؟ (حياة ، فيزياء ، كيمياء ، طب ، وغيرها)

- الم تأخذ العديد من الأقسام العلمية بالمنظور المكاني Spatial Perspective في دراستها وأبحاثها؟)

الاجتماع ، علم النفس ، العلوم التربوية ، الاقتصاد ، العلوم السياسية ، الإدارة ، الفيزياء ، التربة ، الموارد الطبيعية ، علوم الحياة ، وغيرها)

- الم تعتمد العلوم تقنيات بعضها البعض وظهر ما يعرف بالتقنيات المتبناة ؟

- أليست اللغة واللهجات والعادات والتقاليد والحضارة من سمات المكان ومؤشراته ؟

- أليست الرياضيات بمنطقها لغة مشتركة بين العلوم ؟

ومعيارا لها؟

- هل بقي شيء خاص بتخصص معين دون اعتماده من قبل

العلوم الأخرى ؟

-الم تتشكل أقساما علمية ومؤسسات أكاديمية ومراكز بحثية

متعددة التخصصات لدراسة موضوعات مشتركة بصيغ فرق

عمل ؟ والأمثلة عديدة ، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- دراسات بيئية (Environmental Studies)

- دراسات حضرية ((Urban Studies

- دراسات التنمية ((Development Studies

- دراسات الإسكان ((Housing Studies

- دراسات إقليمية (Regional Studies)

-العلوم السلوكية (Behavioral Sciences)

- مركز للتحليل المكاني ((Spatial Analysis

- دراسات الجنس (النوع ((Gender Studies)

- دراسات العولمة ((Globalization Studies

- دراسات الفقر والحرمان Poverty & Deprivation

Studies))

-دراسات بحرية (Marin Studies)

- دراسات المناطق الجبلية (Mountain Studies)

ولزيادة في التوضيح ، ولتقريب الصورة لمن مازال غير مستوعب علاقة العلوم المختلفة بالمكان نذكر الأتي:-
 * يهتم علم الطب ببيئة الأمراض ، والية إنتشار الأوبئة (الحركة المكانية) ، ويرسم سياسة الوقاية والعلاج مكانيا في ضوء ذلك . فالمكان كما أشير أنفا رديف لمصطلح (البيئة) ، والانتشار مكاني بطبيعته . فالمكان قد جاء في البداية (بيئة نشوء) وفي الوسط (بيئة انتشار) وفي النهاية (معالجة البيئة) . ثم ، الم تصنف الأمراض حسب المناطق التي تسود فيها ؟ (أمراض المناطق الحارة ، أمراض المناطق المدارية ، أمراض المناطق الصحراوية ، وهكذا).

* تدرس الفيزياء المادة حسب حالتها (صلبة ، سائلة ، غازية) . ومن ماذا يتكون المكان ؟ ويكفي الإشارة إلى أن نتائج الدراسات الفيزيائية مهما تصورنا بأنها بعيدة عن المكان ، فان تطبيقاتها (عاجلا أم أجلا) ستخدم الإنسان في المكان . والمكان بدون الإنسان لا احد يهتم به ، وكل ما يفيد الإنسان ينمي المكان ويطوره ويحسن بيئته. فالفيزياء تدرس عناصر المكان والحالة التي هو عليها . إنها تتعمق في دراسة التفاصيل الدقيقة للمواد المكونة للمكان.

* أرقى ما وصلت إليه إدارة المؤسسات في عصرنا الراهن هي الحكومة الالكترونية وهذه لا يمكن أن تكون ما لم تتوفر قاعدة

معلومات مكانية دقيقة وتفصيلية ومحدثة دوريا . وغرف العمليات ، على اختلاف أنواعها وطبيعتها ومستواها ، تعتمد الخارطة لتوقيع الأحداث ومسارها ورسم المواقف والسياسات المناسبة . والخارطة هي تمثيل مصغر للاماكن التي تتم فيها العمليات (على اختلافها وتنوعها). وحتى غرف العمليات في المشفيات تعتمد الصور والأشعة كخرائط لتحديد الأماكن المصابة وتقرير ما الأجزاء التي تتطلب إزائها . ناهيك عن العمليات العسكرية والأمنية وما شابه . وحتى مواقع الشبكة الدولية (الانترنت) تعتمد صيغة (خارطة الموقع) لتحديد مواقع الأبواب والعلاقة بينها.

* التاريخ هو استيعاب للأحداث الماضية من خلال معرفة المسرح الذي حدثت عليه ، والمسرح هو المكان وخصائصه وعلاقته بما يجاوره من أماكن . ولولا التباين المكاني وتعارض مصالح الشعوب وصراعها على المكان لما كانت هناك أحداث ، ولما كان هناك تاريخ.

* تتناقل وسائل الإعلام المختلفة الأخبار والأحداث على اختلاف أنواعها وأهميتها ولتسهيل استيعاب المواطن لها تعرض خارطة أو لقطات عن المكان ذي العلاقة فالمكان قد أصبح مفتاحا لفهم الخبر وتصوره . فكاترينا لا احد يعرف إنها إعصار إلا من خلال الخارطة ، وتسونامي يجهل معظم ما هي دون الخريطة والصورة المرافقة للاماكن التي تأثرت بها ، والعديد غيرها . إنها أماكن وقعت فيها أحداث لا تستوعب إلا بتحديد موقعها على الخريطة .

ولهذه الأحداث انعكاسات على الأماكن القريبة منها والبعيدة ،
فالأماكن تشكل متصلا ونظاما مكملا لبعض . إنها نظام الكرة
الأرضية . هذا غيض من فيض .

يستدل من هذا ، أن المكان هو البوتقة التي تنصهر فيها الأشياء
جميعا ، وهذه الأشياء متنوعة جدا بتنوع التخصصات العلمية التي
تدرسها . وان تنمية المكان لا يمكن أن ترتفع بتخصص علمي واحد
لأنها ستكون مجزوءة ، وبالتالي تفقد قيمتها وتأثيرها . فتنمية المكان
عمل يشترك فيه الجميع ، كل من موقعه وتخصصه وخبرته . فكما
المكان ملك كل من فيه ، فتنميته وتطويره واجب على كل من فيه
أيضا، انه ملكية مشاعة تنظم العمل فيه قواعد متعارف عليها .

وبعد ، فالأماكن تكمل بعضها وتشكل نظاما مميزا اسمه الكبير (
الكرة الأرضية) وتسمياته الأخرى جاءت نتيجة تصغير مساحة
أماكنه وليس أهميتها . فالبيت نظام ، والمحلة نظام ، والمدينة نظام
، وهكذا صعودا . وكل نظام له مكانه على سطح الأرض ، وله
مكانته الخاصة عند قاطنيه . وحتى المكان نفسه (مهما كان صغيرا
- غرف النوم على سبيل المثال) فهو نظام بحد ذاته في الوقت
الذي يمثل عنصرا في نظام أكبر منه (هنا البيت الذي هو عنصر
في نظام المحلة) وساكني الغرفة يمثلون (أو يمثل) عنصرا في
نظام العائلة وهكذا .

ولكي تتضح صورة المنهج النظامي نشير إلى بعض الأمثلة
فالمنطقة التجارية المركزية (CBD) (السوق الرئيس في المدينة)

تشكل نظاما تجاريا تتحكم فيه آليات السوق الاقتصادية ، وله انعكاساته المكانية على أسعار الأرض وأنماط توزيع استعمالات الأرض في المدينة. والمنطقة التجارية المركزية هي في الوقت نفسه عنصرا في نظام المدينة ، والمدينة هي عنصر في النظام الحضري للبلد الذي تنتمي إليه، وكل عنصر له وظيفته وله دوره في تحريك العناصر الأخرى في النظام نفسه، ويرتبط معها وظيفيا ومكانيا (المسافة عن بعض) . ونظرية الأماكن المركزية لكرستالر قد فصلت في ذلك.

والمثال الأخر عن النظم المكانية والنظم التي يحتويها المكان يرد من حياتنا اليومية ، من المنزل ، من مطبخ المنزل بالذات . فكم نظام يحتويه المطبخ ؟ لنترك جانبا إن المطبخ عنصرا من عناصر المنزل ، ونتحدث عن عناصر المطبخ نفسه . نجد هنا مجموعة رائعة من النظم : الإنارة ، الإنتاج الزراعي ، تسويق المواد الزراعية (الخضروات ، الجافة) ، التجهيزات المنزلية ، المحروقات ، والتدفئة ، المياه ، الصرف الصحي ، ونظم إدارة المنزل والعلاقات بين ساكنيه . أنها جميعا في مكان واحد ، ففي أي تخصص علمي تدخل دراسة المطبخ كمكان ؟

ولكن ، ماذا تدرس الجغرافيا ؟ (إذا كانت العلوم جميعا لها علاقة بالمكان وهناك علوم تستخدم الخارطة أيضا) . تمتاز الجغرافيا بثنائيتها، ويقصد بالثنائية شمولها للجانبين الطبيعي والبشري ، ولهذا فان لها تماس مباشر وغير مباشر مع معظم أن لم يكن جميع العلوم

الطبيعية والبشرية. وثنائيتها ترد أيضا من منهجها الدراسي 0 إقليمي - دراسة تفاعل العناصر الطبيعية والبشرية في المكان (ونسقي) الظواهر الطبيعية والبشرية وأنماطها المكانية وعلاقتها بالظواهر الأخرى) . يعني هذا أن كل مكان على سطح الأرض يشكل مادة دراسية للجغرافيا ، وان كل ظاهرة طبيعية او بشرية ذات توزيع مكاني تشكل مادة للدراسة الجغرافية .

فالجغرافيا تدرس التنظيم المكاني Spatial Arrangements للأشياء في المجال Space والمجال كما أشير سابقا هو المكان بإبعاده المتعددة . أنها تدرس نظام المكان (Place System) وتدرس نظام الأماكن. (Spatial System) أنها صريحة المكان والمسافة Distance بين الأماكن والعلاقة بينها . Autocorrelation هذه هي الجغرافيا ، وهذه هي الحياة (أماكن وذكريات والعلاقة بينها) . أنها دراسة نظامية System Approach للمكان وعناصره المكونة له ، تدرسه كنظام مفتوح Open System يؤثر بالنظم الأخرى (الأماكن) ويتأثر بها . أنها حقا دراسة معقدة جدا لذا قليل من يفهمها وقل منهم يحبها فعلا . الكثيرون يسيئون فهمها ، وينعكس هذا على نظرتهم لها وللمختصين بها.

ورغم هذا وفوق كل هذا ، ماذا أضافت الجغرافيا للعلوم الأخرى ؟ وقبل الإجابة عن ذلك ، من الجوهرية الإشارة أولا إلى ماذا أخذت من العلوم الأخرى لتضيف إليها لاحقا ؟ لقد أخذت الجغرافيا من كل

تخصص علمي تماست معه وأضافت إليه ، أخذت عنه آليات عمل الظاهرات المعنى بها ، وفسرت التوزيع الجغرافي والتغيرات التي تطرأ على تلك الظاهرات في ضوء هذه الآليات . وأخذت التقنيات التحليلية التي يعتمدها وطبقها على المكان لتحليله وتفسير معالم شخصيته . والإحصاء لا مكاني بطبيعته التجريدية ، (على سبيل المثال لا الحصر) قد سحب لتطبيقات مكانية فظهرت تقنيات تحليلية مكانية Geospatial Statistics , Spatial Statistics , Spatial Analysis Techniques,

وصدرت كتب ومؤلفات في هذه الموضوعات ، وكذلك برمجيات حاسوبية خاصة بها . لقد أدى هذا إلى جعل الخارطة الجغرافية أداة تحليل إحصائي معمق . لقد تشكلت بذور علم جديد ، علم ليس بالجغرافيا ولا بالإحصاء ، مزيج من الاثنين مضافا إليه التقنيات ذات الصلة من العلوم الأخرى وتطبيقات جديدة لم تكن بالحسبان .

كما أخذت من النظريات الحديثة الكثير ، النسبية ، المجموعات ، Cybernetic ، ومن المدارس الفكرية مدرسة شيكاغو على سبيل المثال لا الحصر . فقد ظهرت مدرسة شيكاغو في عشرينيات القرن الماضي معتمدة ما يحدث في الطبيعة لتفسر ما يحدث في المجتمع البشري

(المدرسة البيئية) ، فكما الحشائش والأدغال تتغلغل في الزرع وتنتشر وتسود إذا ما تركت دون معالجة فان هذا الإلية تحدث في المدن في مجال استعمالات الأرض وتنافسها على المكان . حيث

ينتشر الاستعمال غير السكني بالمناطق السكنية بالسياق نفسه . وقد اعتمدت هذه المدرسة تقنيات التحليل العاملي ، وأخذت الجغرافيا لتعيد تصنيف المتغيرات وتكتلها للخروج بعوامل جديدة تفسر على أساسها الظواهر الجغرافية والأحداث . لقد اعتمدتها في رسم خرائط الأنماط المكانية للتركيب الاجتماعي - الاقتصادي للمدن والأقاليم . وكل تطبيق لفكرة أو تقنية في ميدان جديد يثمر عن إضافات نوعية للفكرة وتطوير لها .

لقد اشترك الجغرافيون في فرق عمل بحثية متعددة

التخصصات في دراسات معمقة وكبيرة في ميادين التخطيط والحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة من التلوث وإدارة الموارد المائية والتسويق وتوقيع الخدمات المجتمعية وتقويمها ، والقائمة لها أول وما تزال بدون نهاية . وفي معظم إن لم يكن جميع مساهماتهم هذه كانوا في مواقع متقدمة ، ويعود السبب إلى :-
- وجود لغة مشتركة مع أعضاء الفريق من العلوم المختلفة ، المنطق الرياضي ، لغة الأرقام .

-القدرة التحليلية (النظرة النظامية في تحليل شخصية المكان) .

-القدرة على استقراء المستقبل من خلال دراسة الحاضر وتفسير

نتائجه في ضوء الماضي .

-الخارطة التي تشكل محور عمل الجغرافيا وعمودها الفقري ،

والتي أضحت أداة مشتركة في التوضيح وفي خزن المعلومات وفي

التحليل وفي التفسير وفي التوقع واستشفاف السيناريوهات المحتملة .

ولكن ، كيف تأتي هذا للجغرافيا ؟ في الواقع إن عملية التماس بين العلوم هذه ذات فائدة كبيرة للأطراف المتماسة ، فالتماس لم يؤدي إلى انتقال الأفكار والوسائل والأدوات فقط ، بل إلى انتقال الأشخاص أيضا ، وهؤلاء أضافوا للجغرافيا خبرتهم في تخصصاتهم الأصلية ، مطوعوها للفلسفة المكانية لتكون النتائج جغرافية في محصلتها النهائية . وقد ناقش الجغرافيون الأمريكيون ذلك في مؤتمر جمعيتهم AAG المئوي متسائلين : من نحن ؟ ولا غرابة من ذلك فددي ستامب (الانكليزي المشهور الذي منح لقب Sir لخدماته الجليلة في الجغرافيا الاجتماعية كان تخصصه الأصلي الجيولوجيا) ، وكودجايلد الجغرافي الأمريكي المعروف تخصصه فيزياء ، ولا مجال لذكر المزيد .

إن استحداث وحدة الأبحاث المكانية هدفه مزدوج : نقلة نوعية في العمل البحثي من خلال فرق عمل متعددة التخصصات ، وإعطاء فرصة للجغرافيين في جامعة ديالى لإثبات الوجود والتماس مع الآخرين لتطوير قدراتهم البحثية . الانتقال من صيغة العمل بالمكاتب Office Work إلى سياقات عمل الورش Station Work ، وهذا ما لم يتم استيعابه بعد من قبل الكثيرين ، الجغرافيون منهم على وجه الخصوص .

الفصل الثامن

البحث المكاني: بداياته واتجاهاته

مقدمة

اليوم نتاج الماضي والغد غرس اليوم ، ولهذا لا يمكن استيعاب الواقع الراهن إلا من خلال استعراض المسار الذي سلكته الظاهرة أو الحدث قيد الدرس خلال فترة زمنية مناسبة . فمن اجل إدراك الأسباب الموجبة لاستحداث وحدة بحثية تعني بالمكان في جامعة ديالى ، ضروري العودة إلى الماضي لتسليط الضوء على بدايات ومسار الأبحاث المكانية وتحسس مدى الحاجة لوحدة بحثية تختص بالمكان . وليس من الضروري أن نمد الجذور إلى العمق التاريخي البعيد ، فالفترة الحديثة والمعاصرة تفي بالغرض . فبعد الحرب العلمية الثانية ، وما خلفته من دمار شبه شامل لأقاليم واسعة في مختلف بقاع الأرض ، وجراء التغيرات التقنية الكبيرة الحاصلة في مجال الصناعة والنقل وما آلت إليه من تغيرات جغرافية على مختلف الأصعدة والمستويات ، حيث تراجعت مناطق الفحم من عليائها وانزوت لتحل أماكن صناعة الزيت وتكريره الصدارة الاقتصادية والحضارية ، وانشغلت مدن الصناعة التقليدية التي دمرتها الحرب بإعادة الأعمار

لتأخذ مكانها مدن الصناعة الحديثة . ولهذا عانت الدول الصناعية من الانقسام الحاد داخليا ، ففيها أقاليم تعاني من الدمار والفقر وبطالة ، تقابلها أقاليم تزدهر اقتصاديا ، واستغلت الأحزاب السياسية ذلك لتطرح تساؤل مفاده : هل نحن امة واحدة أو عدة أمم ؟ فالميزان فيها قد انقلب رأسا على عقب كما يقال. فنتائج الحرب كانت ثقيلة جدا أثناء الحرب وبعدها . وهذا حال الحروب دوما . وهذا ما نعاني منه الآن وما نحن بأمس الحاجة لمعالجته بموضوعية.

البداية

بقصد معالجة الوضع الجديد الذي خلفته الحرب اتجهت الحكومات إلى التخطيط ، (التفكير المسبق لتنفيذ فعل أو أفعال توصل إلى تحقيق الهدف المرسوم) . ومن أساسيات التخطيط السليم معرفة الواقع الذي يخطط لتغييره بدقة و تفصيل ، وصياغة الهدف الاستراتيجي المطلوب تحقيقه بوضوح . فكانت البداية دراسات مكانية ميدانية شاملة للتراب الوطني لتحديد الأضرار و الإمكانيات الذاتية (طبيعية وبشرية) لتكون ركيزة لوضع الأهداف المرحلية لكل منطقة (أو إقليم) ولرسم السياسات المكانية Area Based Policies المناسبة . وبهذه الصيغة تم الانتقال رسميا (وعمليا) من الحكم

المركزي إلى الحكم اللامركزي ، حيث تحدد الحكومة المركزية الإطار الاستراتيجي الشامل وتتولى الحكومات المحلية التنفيذ لامركزيا كل حسب إمكاناته والموثاح له من موارد طبيعية وبشرية . وكانت البداية في بريطانيا القيام بمسح شامل لاستعمالات الأرض وإمكاناتها الكامنة : Land use & Land Capability (عام 1949) . ساهم في هذا المسح الوطني معظم إن لم يكن جميع الأقسام العلمية في المؤسسات التعليمية في بريطانيا . وشكلت نتائج هذا المسح الأرضية التي استند عليها التخطيط الحضري والإقليمي لاحقا .

في المراحل الأولى من التخطيط كان للمهندسين الدور الريادي و الكلمة الفصل ، ولكن أثبتت التجربة فشل الخطط الأولى لان التخطيط بجوهره اكبر وأعمق وأوسع من التصميم العمراني . فالتخطيط ليس للمبنى وإنما لمن يستخدم المبنى ولتحقيق الهدف من إنشائه ، وبهذا انتقل التخطيط من مرحلة الهندسة المعمارية إلى الهندسة الاجتماعية ، فالعمران وسيلة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية . ومن اجل أن يأخذ التخطيط مداه وفاعليته فقد سنت قوانين وتشريعات مساندة ، وتشكلت مجالس تخطيطية متعددة التخصصات و على مختلف مستويات التخطيط و أنواعه . وكذلك استحدثت مراكز و وحدات بحثية متخصصة لهذا الغرض في العديد

من الجامعات البريطانية (مثل مركز دراسات التنمية الحضرية والإقليمية في جامعة نيوكاسل أبون تاين CURDS) .

وبما أن المناطق والأقاليم متباينة في كثير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والسياسية لذا فان تأشير التباينات المكانية ورسم حدود الأقاليم Regions والأقاليم الثانوية Sub Regions والجيرات في المدن Neighborhood أصبحت هدفا للكثير من الأبحاث والدراسات في المراحل الأولى . ولتحقيق ذلك توجب تحديد الوحدات الإحصائية Enumeration Districts التي تجمع على أساسها البيانات والمعلومات . والوحدة الإحصائية هي منطقة تضم 250 نسمة فأكثر . وقد قسمت مدينة كاردف على سبيل المثال لا الحصر إلى 594 وحدة إحصائية في تعداد عام 1981 . بهذه الصيغة توصل الباحثون إلى نتائج دقيقة ومعقدة عن مختلف المعطيات التي يدرسوها ، ورسمت حدود الأقاليم بصيغة موضوعية .

لقد ارتكز التخطيط على دراسات أكاديمية ومهنية فكانت القرارات معززة بنتائج الدراسات والأبحاث ، وغالبا ما تستكمل بدراسات وتقارير تتبعية من خلال متابعة دورية Monitoring System لتنفيذ الخطط بقصد احتواء المستجدات وضمان سلامة

التنفيذ . وفي هذه المرحلة ظهرت خطط تنموية تخصصية ، اجتماعية أو اقتصادية ، تعتمد لتنمية المناطق الأكثر حاجة لرعاية الدولة واهتمامها ، حيث ظهرت مسميات جديدة مثل : مناطق رمادية ، مناطق داكنة ، مناطق المشاكل ، مناطق الحرمان المتعدد الأوجه ، والعديد وغيرها من المسميات . فالدراسة المكانية الميدانية قد سبقت صياغة الخطة واستمرت عبرها وتلتها أيضا لتشكّل عمودها الفقري في سياسة الدولية وبرامجها التنفيذية .

وفي المجال الأكاديمي ، ظهر ما يعرف بالدراسات التطبيقية التي تربط بين المعرفة الأكاديمية وسياسة الدولة والخدمات المجتمعية وفي مختلف التخصصات العلمية . رافق ذلك توجه لاعتماد تقنيات رياضية وإحصائية متقدمة ، مما حث لتطوير أدوات التحليل الرياضي . وفي الوقت عينه ، تطورت تقنيات التصوير الجوي والاستشعار عن بعد ، وهذه تقنيات تعتمد المكان أساسا لها لأنها تصوره بمتحسسات من كامرات وأجهزة . أثمرت الجهود المختلفة كما متراكما هائلا من البيانات والمعلومات . فظهرت قواعد بيانات تخزن وتعالج البيانات والمعلومات بواسطة الحواسيب . ولان البيانات منوعة المصادر ومتباينة في طبيعتها ومقاييسها فان معالجتها لم تكن سهلة . تطلب الأمر الانتقال إلى حالة تسمح بتجميع البيانات

والمعلومات حول محور واحد لمعالجتها ، فكان المكان هو الحل السحري . فتحوّلت قواعد البيانات من الشيء نفسه Oriented Object إلى مكان وجود الشيء Location oriented وليس هناك شيء يحتوي الأماكن ، ويمثلها خير من الخارطة . وبهذا اعتمدت الخارطة بكثافة وشمول مما أدى إلى انتقالها بحد ذاتها نقلة نوعية أيضا ، من وسيلة إيضاح ومصدر معلومة إلى قاعدة بيانات مكانية تفاعلية حية.

التقنيات الحديثة

تنامت الحاجة إلى برمجيات تعمل مع بعضها بصيغة نظم Systems تكمل بعض ، يتخصص كل واحد منها في جانب معين : تحليل مرئيات ، نقل نتائج التحليل من صيغة مساحية Raster إلى صيغة اتجاهية (خطية Vector) وبالعكس ، تشذيب النتيجة وتحويلها إلى خارطة أساس Base Map تعتمد لإسقاط البيانات عليها وتحليلها توزيعها المكاني ، تنظيم مخرجات الخرائط ، تحليل العلاقات المكانية للبيانات ، طباعة المخرجات ، تحرير Editing البيانات ، تفصي البيانات Query ، والسلسلة لها بداية ولكنها ما زالت بدون نهاية . فظهرت نظم المعلومات الجغرافية Geographic

Information Systems وانتشر استخدامها في مختلف بقاع العالم .

كانت ، ومازالت ، الحاجة إلى نظم المعلومات الجغرافية وتطويرها من مختلف الجهات والمؤسسات والتخصصات المهنية والأكاديمية . فتسارعت الشركات والمؤسسات البحثية لتلبية الطلبات وتقديم ما تستطيع ، وكان عملها متمحور حول المكان ، وإلا فإنها ستبتعد وتفقد الكثير . ولأن عملها مصاغ بصيغة نظم ، وهذه النظم متباينة في طبيعتها ، وفي الأهداف المرسومة لها ، ونتيجة الانتشار الواسع والتنوع الهائل لاستخدام نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها ، فقد استجبت الحاجة إلى وعاء آخر غير المكان ، ليجمع شتات الجهود ويضعها في مسار واضح . وكما كانت مسيرة التخطيط جاءت النظم GIS لتنتقل من مرحلة التقنية الصرفة إلى مرحلة المشاركة من الجميع في العملية والإفادة منها وتغذيتها. هنا ظهرت الحاجة إلى نظرية اجتماعية Social Theory تقود عملية تطوير النظم وتوطينها. ولهذا ظهر علم المعلومات الجغرافية Geographic Information Science ، فنظم المعلومات الجغرافية كتقنية تخدم مختلف التخصصات العلمية و التطبيقات العملية المعنية بالمكان ، و تطورها وتميئها محكوم بإطار اجتماعي ومنظور فلسفي ، ولهذا

هي علم لمن يتخصص بها ، إضافة إلى كونها تقنية للمعنيين والعاملين فيها من غير المتخصصين . وللتوضيح ، نعرف جميعا أن رسم الخرائط علم قائم بذاته Cartography ، و أدواته و تقنياته يعتمدها الجغرافيون والمساحون والمهندسون وكل من يحتاج إلى خارطة في عمله أو دراسته . الاثنان GIS و علم الخرائط يعتمدان أداة مشتركة هي الخارطة لتمثيل الواقع .

من هنا يعد البعض نظم المعلومات الجغرافية تقنية لإسقاط البيانات على الخرائط وتحليلها ، وهذه نظرة تقلل من قيمتها . فعلى الرغم من ارتباطها بالخارطة إلا أنها ليست جغرافية صرفة ، إنها مجموعة من التقنيات التي مجال عملها الخارطة . ومن يعمل بها متخصصا أو مستخدما ليس بالضرورة أن يكون جغرافيا مهنيا . إلا أن معرفة بالخارطة وكيفية قراءتها و الإفادة منها أمر لا مناص منه . فالمعرفة الجغرافية (انتظام الأشياء في فضاء المكان) مطلوبة وجوهية للعاملين في نظم المعلومات الجغرافية و مستخدميها .

لقد اعتمدت نظم المعلومات الجغرافية الخارطة كعمود فقري لها ، فنقلتها نقلة نوعية كبيرة ، وللتوضيح نشير هنا إلى بعض نقاط

المقارنة البسيطة بين الخارطة الورقية التقليدية والخارطة المنتجة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، ومنها :-

1) إن عملية إنتاج الخارطة الورقية مكلفة ماديا وتتطلب تخصصا مهنيا وجهدا و وقتا كبيرين ، ولا يمكن تعديل الخارطة أو إضافة شيء ما لها بعد طبعها . فالخارطة ساكنة وأي تعديل عليها يعني إعادة إنتاجها بالسياقات المتعبة ذاتها . أما الخارطة المنتجة باعتماد نظم المعلومات الجغرافية فان عملية إنتاجها سهلة ويسيرة ويمكن إعادة طباعتها وإجراء التعديلات عليها و الإضافة إليها متى تطلب الأمر ذلك .

2) مقياس الخارطة Scale الورقية ثابت بينما مقياس خارطة نظم المعلومات الجغرافية يتغير حسب درجة التقريب Zooming المسموح بها . فمقياس رسمها مرتبط بالمستخدم و درجة التفاصيل التي يرغب في ظهورها على الخارطة .

3) خارطة نظم المعلومات الجغرافية مرتبطة بجدول البيانات الذي رسمت على أساسه ، وهو مخزون معها في المكان

نفسه ، بينما انتهت علاقة الخارطة الورقية بجدول بياناتها حال طبعها.

4) الفقرة (3) أعلاه مهمة وضرورية لأنها سمحت بتقصي الخارطة ، وبهذا تتفاعل الخارطة مع مستخدميها وتجيب عن تساؤلاته ، بينما فقدت الخارطة الورقية ذلك .

5) عملية تحديث البيانات تساعد على طباعة خرائط تعرض التغيرات الحاصلة في المكان والمقارنة بين الحالات المطلوب دراستها .

إتجاهات الأبحاث المكانية

نتيجة تنامي البيانات وتوفرها بكميات هائلة من مصادر متنوعة تتسابق لتقديم خدماتها ، و لاتساع دائرة استخدام نظم المعلومات الجغرافية و تقنيات الاستشعار عن بعد في مختلف المجالات ، و التسابق لتطبيقها حيثما أمكن ذلك فقد تطورت طرائق التحليل الكمية مستفيدة من الطبيعة المكانية للبيانات ، فظهرت مفاهيم جديدة مثل التحليل المكاني Spatial Analysis و إحصاءات مكانية و إحصاءات جغرافية Geostatistics و المرجعية الجغرافية Georeference و الترميز الجغرافي Geocoding و الكثير غيرها.

وانتقل المنظور التحليلي و هدفه من وصف الواقع المكاني كما هو للعيان إلى تحليل ارتباطاته بما يجاوره ، فاخذ التحليل اتجاهين : تحليل خصائص المكان نفسه ، و تحليل علاقته بالأماكن الأخرى ، مما أدى إلى ظهور سياقات بحثية لم تكن شائعة سابقا ، مثل :-

- تحليل الإمكانيات الكامنة في المكان نفسه Potential

- تصور (سيناريوهات) ممكنة للمكان (في الماضي أو

للمستقبل)

- استقرار المكان الأمثل لتوقيع خدمة ما (مدرسة ، مستوصف ،

دورية شرطة ، متجر تخصصي)

وبهذه الحالة أصبحت الخارطة (كقاعدة معلومات مكانية) أداة تحليل وتصور لما يمكن أن يكون المكان عليه في المستقبل ، في المنظور المتوقع أو المحتمل جراء القيام بفعل ما ، أو عند حدوث مشكلة أو حدث معين . بعبارة أخرى ، أخذت الخارطة تتحدث عن الممكن والمتوقع كما تعرض الحال الراهن . لقد أصبحت تتفاعل مع قارئها ، إنها الآن أداة طيعة مرنة متعددة الاستخدام .

وفي الوقت عينه ، أكدت الدراسات على أن ما يحدث في أي

جزء من العالم ينعكس سلبا أو إيجابا على الأجزاء الأخرى ، فالقرية

العالمية أوضحت حقيقة ملموسة ليس من حيث الاتصالات والبث المرئي (التلفاز والقنوات الفضائية) ، بل في كل ما يتعلق بالبيئة والاقتصاد والسياسة . وقد اعتمدت منظمة الأمم المتحدة وتشكيلاتها المختلفة هذا المنحى في عملها واستراتيجياتها . ولهذا ، ومنذ أمد غير قصير ، نجد أن الأخبار المرئية تعرض موقع الحدث على الخارطة ، وتبدأ التحليل والتعليق من الخارطة لتنتهي عندها ، وسواء أكان الحدث كارثة طبيعية أم بشرية أم عرض أزياء أو أي شيء . بل إن العديد من دول العالم تعرض نتائج تعداداتها السكانية وإحصاءاتها الرسمية بصيغة خرائط تضم رسوماً بيانية أو جداول . ونسبة غير قليلة من الدول تعتمد نظم المعلومات الجغرافية أساساً لتنظيم تعداداتها السكانية . والبعض تقدم للأمم فأصبحت نظم المعلومات الجغرافية أداة لا يستغني عنها لتحديث وتنظيم و تحليل البيانات ، في مسار هدفه حكومة إلكترونية .

تساؤلات مشروعة

هل يوجد علم منعزل كلياً عن المكان ؟ (بشكل مباشر أو غير مباشر فان العلوم جميعاً معنية بالمكان) فاللغة مثلاً هي تعبير عن شخصية المكان و هويته ، والعلوم جميعاً معنية بموضوعات تخصصية موجودة مفرداتها ومادتها في المكان . فهل ما تدرسه العلوم بعيد عن الأرض ؟ أم فيها ؟ أم عنها ؟ أليست الأرض مكان ؟ وحتى علم الفلك فانه يدرس الأماكن ضمن الكون . ومن الضروري التنويه بان البحث المكاني ليس بحثاً جغرافياً ، فالبحث الجغرافي مرهون بفلسفة الجغرافيا المكانية ((تحليل و تفسير انتظام عناصر البيئة الطبيعية والبشرية وتفاعلها مع بعض في فضاء المكان لتشكيل شخصيته ، وتفاعل المكان كعنصر من عناصر شخصية المكان الأوسع)) . أما البحث المكاني فانه يتقصى خصائص المكان من وجهة نظر الباحث وفلسفة تخصصه (اقتصاد ، اجتماع ، معمار ، وغيره). المشترك بينهما المكان كمادة للدراسة والتحليل معبراً عنه بالخارطة . وحتى عندما يشترك فريق عمل متعدد التخصصات في دراسة المكان فان نتائج الدراسة لا تكون جغرافية ما لم تعتمد فلسفة الجغرافيا أساساً في تحديد الفرضيات و في تفسير النتائج .

ومن اجل إنهاء اللبس الذي يقع به البعض ، من الجوهري توضيح الفرق بين البحث الجغرافي Geographic Research والتقصي المكاني Spatial Query . البحث الجغرافي مكاني بالضرورة ، يدرس تفاعل عناصر الحياة الطبيعية والبشرية في المكان ، وتفاعل المكان نفسه مع الأماكن الأخرى . يدرس الجغرافي أثر العمليات Processes الاجتماعية والاقتصادية أو السياسية أو الطبيعية على المكان . فالجغرافيا علم معني بتمية المكان و تحليل شخصيته ، والجغرافي يفسر نتائج تحليله للمكان على ضوء نظريات جغرافية (فلسفة الجغرافيا) ، وتمثل الخارطة العمود الفقري للبحث الجغرافي لأنها أداة عرض و تحليل البيانات و هي بالمحصلة النهائية حيث تعرض النتائج . ففي الجغرافيا ما لا يرسم بخارطة ليس جغرافيا (أو هكذا يقول بعض الجغرافيين) . ومعرفة الجغرافي للخرائط وأنواعها و طرائق رسمها و قواعدها و تعامله مع مقاييس رسمها و رموزها و مساقطها Map Projection تسهل عليه عملية التعامل والإفادة من نظم المعلومات الجغرافية . ولكنه ليس الوحيد في ذلك ، فالمساح والمهندس و المخطط و غيرهم يتعاملون مع الخرائط مهنيا . فجميع العلوم المكانية Spatial Sciences معنية بالخارطة مهنيا وبذلك فهي تتعامل مع نظم المعلومات الجغرافية بايجابية مميزة .

أما البحث المكاني (غير الجغرافي) ، فهو مرتبط بفلسفة تخصص الباحث ، ويعتمد نظريات ذلك التخصص في تحديد المتغيرات وطريقة التحليل و تفسير النتائج . والبحث المكاني معني أيضا بفلسفة المكان Topology التي تستند على علاقة الأشياء في المكان في التحليل . وأدواته مشتركة من خارطة و تحليل مكاني . بعبارة أخرى ، البحوث المكانية (الجغرافية وغيرها) مشتركة في الكثير ، مثل : الخارطة ، الأدوات و التقنيات التحليلية ، والمكان كركيزة دراسة وتحليل وتفسير ، ولكنها تختلف في جوانب فلسفية حفاظا على التخصص العلمي والمهني . وقد يجد غير الجغرافي صعوبة في التعامل مع الخارطة ومقاييسها و مساقطها و عملية إخراجها وطباعتها ، ويعمل مصممو نظم المعلومات الجغرافية و مبرمجوها لتذليل ذلك و تيسره .

الفصل التاسع

الأبحاث المكانية والأبحاث الجغرافية

في الوقت الذي تتجه مختلف العلوم إلى استحداث تفرعات تخصصية دقيقة لها ، فإنها تميل في الوقت نفسه إلى التجمع حول موضوعات تمثل اهتماما مشتركا مع غيرها ، ولهذا تشكلت أقساما وكليات علمية بتسميات جديدة مثل : دراسات بيئية (علوم بيئية) ، دراسات الإسكان ، دراسات ديموغرافية ، علوم مكانية . وقد تبع ذلك إعادة النظر في الهيكلية التنظيمية للعديد من الجامعات لتجمع التخصصات المتقاربة مع بعضها تحت إدارة موحدة Faculty نتيجة تكاملها المعرفي و توحيدا لمنهجها البحثي و تسهيلا لخدماتها الإدارية.

تضم علوم المكان Spatial Sciences طيفا واسعا من التخصصات العلمية ، مثل الجيولوجيا و التفرعات الهندسية المختلفة ، و العلوم السياسية ، والبيئة والتنمية والجغرافية . ونتيجة تلاقي اهتمامات هذه التخصصات في المكان فقد تطورت تقنيات تعتمد المكان أساسا لها في جمع المعلومات و تخزينها في قواعد بيانات مكانية و التحليل المكاني . فالاهتمام المشترك بالموضوع قد أدى إلى تعاون

لتطوير أدوات و استحداث ما يحتاجه الباحث ويسهل عمله ،
وبالمحصلة النهائية تقارب وجهات النظر و توحيد الاتجاه البحثي .

نتيجة ذلك ظهر ما يعرف بالتقنيات المكانية ، التي تضم
التحليل المكاني Spatial Analysis الذي يعتمد في ما يعتمد
الإحصاء المكاني Spatial Statistics و الإحصاء الجغرافي -
المكاني Geospatial Statistics والمنظور المكاني Spatial
Approach . وكذلك تكونت نظم قواعد بيانات مكانية ، رافقتها
برمجيات تعتمد المكان أساسا لها مثل نظم المعلومات الجغرافية
والجيوماتيكا و الاستشعار عن بعد و غيرها .

ولتطوير هذا المنحى العلمي الجديد و للإفادة من هذه التقنيات
تشكلت مجموعات و وحدات ومراكز ومعاهد بحثية تخصصية تعنى
بها ، مثل : مركز التحليل المكاني في جامعة اوكلوهاما ، مركز
تكامل العلوم الاجتماعية المكاني في جامعة كاليفورنيا ، ومجموعة
التحليل المكاني في جامعة كاردف ، ومثلها في جامعة موناخ ،
ومعهد التخطيط المكاني في جامعة دورتموند التقنية ، والعديد غيرها.
لقد حل مصطلح (المكاني) بدلا عن (الجغرافي) وعن (الحضري
والإقليمي) في العديد من التسميات .

ولا ينكر ، أن للجغرافيا حضور فاعل في جميع هذه النشاطات العلمية ، ولأن المكان مرتبط في ذهن الكثيرين بالجغرافيا ، ولأن العديد من الأدبيات تتعامل مع مصطلحي (المكاني و الجغرافي) كمرادفين لبعضهما البعض يمكن استبدالهما ببعض لذا جاء الخلط بين ما هو مكاني وما هو جغرافي . ولتوضيح الفرق بينهما سأعتمد أمثلة من الواقع.

من هنا جاءت فكرة استحداث وحدة بحثية تعنى بالمكان (في العراق الوحدة البحثية توازي قسم علمي) ، ونعمل جاهدين لتحويلها إلى مركز بحثي (يوازي كلية علمية - وله حق استحداث دراسات عليا) . استحدثت وحدة الأبحاث المكانية في مطلع عام 2008 ، و أقامت دورات تعريفية وتدريبية في نظم المعلومات الجغرافية ، و عقدت حلقات نقاشية (سمنرات) لمناقشة موضوعات وبتخصصات علمية متنوعة . كما عقدت مؤتمرها الأول في شهر أكتوبر 2008 تحت عنوان (تنمية المكان هدف العلوم جميعا) ، وكان مؤتمرها الثاني في شهر أكتوبر 2009 تحت عنوان (المنزل مكان يستحق الدراسة من قبل الجميع) . ومن المنظور المكاني فان محاور المؤتمر يمكن أن تكون ، أي أن يدرس المنزل علميا من الزوايا الآتية :-

- 1- المحور المعماري والهندسي والتخطيطي
- 2- المحور البيئي (ايكولوجية المنزل و الحي السكني)
(وبالإمكان التركيز على بيئة المطبخ أو الحمام أو غرف النوم مثلا وأثرها على حياة الساكنين))
- 3- محور البيئة الاجتماعية (للعائلة و لمجتمع المحلة)
- 4- المحور التربوي (الربط بين المحاور الثلاث أعلاه مع المعطيات التعليمية - التربوية)
- 5- المحور النفسي والسلوكي (كذلك)
- 6- المحور الصحي (كذلك)
- 7- المحور القانوني

باشتراك الباحثين من تخصصات علمية مختلفة بدراسة المنزل (مكان - كموضوع) فان احتمالات تشكيل فرق عمل بحثية متداخلة التخصصات وارد جدا ، وما يتبع ذلك من تقارب وجهات النظر وتبادل المعرفة والتقنية وبالتالي تحقيق نظرة شمولية عميقة للموضوع . وهذا هو الهدف من استحداث الوحدات والمراكز البحثية المكانية و المتداخلة التخصصات. هنا يدرس المكان بطريقة أعمق واشمل من الدراسة الجغرافية (على أهميتها) ويؤدي إلى نتائج أكثر قربا لصانعي القرار ، وأعمق فائدة للمجتمع . وبالإمكان اعتماد أي

مكان له تميزه و حضوره في حياة الإنسان موضوعا للدراسة المعمقة الشاملة ، مثل : المدرسة ، الجامعة ، النادي الرياضي ، المنتدى الاجتماعي ، السوق ، المعمل ، الشارع ، والعديد غيرها.

ومثال عن الدراسة المكانية ، فقد قامت جامعة تكريت عام 1995 بدراسة رياضية لقرية ربيضة التابعة إلى ناحية العلم ، اشتركت الأقسام العلمية للجامعة بأكملها في دراسة القرية كل من زاوية نظره و تخصصه ولكن بمنظور اكتشاف المشكلات لتقديم الحلول لها ، منظور تطبيقي - تخطيطي. وجاء الفصل الأخير من الدراسة ليعطي صورة دقيقة شاملة لوضع القرية الإجمالي وذلك من خلال الإفادة من الوارد في فصول (لكل كلية أو قسم فصل في الدراسة) الدراسة وبنظرة شمولية تكاملية وقراءة لما وراء السطور . لقد كانت دراسة تطبيقية - متداخلة التخصصات حيث لم يستثنى أي قسم علمي من المشاركة فيها .

لقد حظيت قرية ربيضة دون غيرها بدراسة معمقة شاملة وبفريق عمل كبير ضم جميع التدريسيين في جامعة تكريت حينها . وقدم كل قسم علمي ، إضافة إلى الدراسة ، الخدمات التي يمكن أن يقدمها مباشرة إلى مجتمع القرية . هذا نموذج حقيقي لدراسة مكانية ، ولكن

عندما يحال الموضوع إلى طالب دراسات عليا في قسم الجغرافية لدراسة القرية إقليميا، فالفرق بين رغم انه قد يغطي العديد من المحاور التي وردت في الدراسة . الفرق الجهد هنا فردي و المنظور جغرافي. الجغرافيا تدرس انتظام الأشياء في فضاء المكان دون دراسة المكان لذاته . إنها تدرس ملامح شخصية المكان دون الغوص في مكامن الشخصية وعناصر تكوينها .

لقد درست بعقوبة من قبل أكثر من جغرافي ومن زوايا مختلفة ، والآن لو أردنا دراسة (بعقوبة كمكان) فالمحاور التي يمكن أن تشملها الدراسة هي :-

- 1)الوضع الجغرافي (الطبيعي والبشري)
- 2)بعقوبة عبر التاريخ (كمكان)
- 3)شخصيات من أبناء المدينة (سياسية و علمية وأدبية و فنية)
- 4)الوضع البيئي في المدينة
- 5)الخدمات المجتمعية في المدينة
- 6)التركيب الاجتماعي - الحضاري لسكان المدينة
- 7)الأساس الاقتصادي للمدينة

8) الحركة الأدبية والفنية في بعقوبة

9) مشكلات تعاني منها المدينة

وكلا الموضوعين أنفي الذكر (المنزل و مدينة بعقوبة) يتحمل كل واحد منهما عقد مؤتمرا علميا كبيرا لتغطية المحاور بشمولية وعمق ، ولكن عند تحجيم الدراسة بالمعطيات الجغرافية فان أي منهما يغطي العديد من المحاور بشفافية دون الغوص بعمق في أي منها . وهذا هو الفرق بين دراسة المكان و دراسة جغرافية المكان .

وبالإمكان ربط دراسة بعقوبة بالتنمية أو البيئة فيكون عنوان المؤتمر ((التنمية المستدامة لمدينة بعقوبة : الإمكانيات و الآفاق)) ، أو ((بيئة مدينة بعقوبة : مشكلات ومعالجات)) ، أو ((الأبعاد المكانية للتغيرات السكانية في مدينة بعقوبة بعد 2003 و آثارها الاقتصادية والاجتماعية و التخطيطية)) وجميع هذه الموضوعات متداخلة التخصصات ومعقدة و مهمة جدا ، تعتمد الإطار الجغرافي لتجاوزه و تغوص في أعماقه ، لتعطي المكان حقه.

في ضوء ما تقدم ، يمكن القول بأن وحدة الأبحاث المكانية هدفها دراسة المكان بشمولية و عمق ، و دراستها تبقى مجزوءة عندما لا تتشكل فرق عمل متعددة التخصصات لتدرس موضوعات بطبيعتها

المتأصلة فيها متداخلة التخصصات . وتضم الوحدة ملاك بحثي ثابت و يتفرغ للعمل فيها عدد من الباحثين من كليات جامعة ديالى للعمل جزئيا (لمدة يوم في الأسبوع) . والوحدة الآن في صدد انجاز مشروع أطلس مدينة بعقوبة .

ألمي أن يكون هذا الإيجاز كافيا للتعريف بوحدة الأبحاث المكانية ، وبابا للتعاون العلمي ، لما فيه خير الجميع والله ولي التوفيق .

¹ محمد بن علي المحمود ، التقليدي .. جدلية الإنسان والمكان ، جريدة الرياض الخميس 21 رجب 1429 هـ - 24 يوليو 2008م - العدد 14640 ،
<http://www.alriyadh.com/2008/07/24/article361883.html>

¹ <http://www.marxists.org/arabic/glossary/terms/11.htm>

¹ <http://www.alqosh.net/ssh49.htm>

1

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86>

¹ Tornqvist, G. , 2004 : Creativity in time - and space . Geogr. Ann. , 86 , B (4) : 227-243 . Gunnar
Tornqvist , Department of Social and Economic Geography , Lund University , Solvegatan 12 , 223 62
Lund , Sweden ,

الفصل الحادي عشر

الأبعاد المكانية للجريمة

Spatial Dimensions of Crime

1 - المقدمة :

يتساءل الكثيرون عن العلاقة بين علم الجغرافيا و دراسة الجريمة . هذا المقال (بحث نظري - مكتبي) يجيب عن هذا التساؤل المشروع ، و يعين الجغرافيين الشباب على اختيار البعد الذي يمكن الخوض فيه مساهمة منهم في تحقيق الأمن الاجتماعي ، وتعزيز موقع الجغرافيا بين العلوم التطبيقية .

تشارك في دراسة الجريمة وتحليل العوامل المساعدة على حدوثها و تأشير أسبابها و معطياتها مجموعة كبيرة من العلوم المختلفة و ذلك لتعدد مجالاتها و زوايا النظر إليها . وليس هذا بجديد ، فالاشتراك في الموضوع¹ area يمثل توجهها علميا حديثا نسبيا ، كما هو الحال عند دراسة مواضيع : الحضر ، السكن ، الموارد الطبيعية ، البيئة ، التلوث ، التخطيط ، النقل ، وغيرها . وقد امتد الاشتراك ليشمل تطوير تقنيات جمع المعلومات و تحليلها ، مثل : الاستشعار عن بعد ، التحليل المكاني ، النمذجة ، نظم المعلومات الجغرافية GIS ، وغيرها . و قد عقدت مؤتمرات و

¹ (تعتمد هذه الكلمة في اللغة الإنكليزية ليقصد بها الموضوع كما تعني المكان أيضا)

ندوات علمية موحدة الموضوع و الهدف متعددة التخصصات العلمية ، و صدرت دوريات علمية عديدة تعنى بالموضوع و ليس بالاختصاص الأكاديمي . لقد تطورت العلوم وتشابكت لدرجة أصبح ، في بعض الأحيان ، من المتعذر الفصل بينها في الموضوعات الدقيقة المقياس و التخصص . ولعل هذا من أسباب تقدمها و نتيجته في الوقت عينه .

يقصد بمصطلح البعد Dimension هنا التنظيم ، و الجغرافيا معنية بالتنظيم المكاني للظواهر التي تحدث على سطح الأرض ، وهي علم يشترك مع الكثير من العلوم في الموضوعات و التقنيات لشمولها في الدراسة و التحليل قطبي العلوم : الطبيعة والإنسان ، والعلاقة بينهما . فالجغرافيا تفسر التباين المكاني للظواهر التي تحدث على سطح الأرض على ضوء العلاقة بين المتغيرات الطبيعية و البشرية ، إنها معنية بالبعد المكاني لكل ما يحدث على سطح الأرض ويمس حياة الإنسان اليومية . ولما كانت الجريمة ظاهرة بشرية تتباين مكانيا و زمنيا ، لذا فللجغرافي دور جوهري في دراستها و تحليل مجالاتها من خلال تسليط الضوء على أبعادها المكانية . في هذا المقال ، يسلط الضوء على الأبعاد المكانية لخمس من مجالات الجريمة و دور الجغرافي في دراستها . و المجالات هي :

(أ) المجال القانوني (تطبيق القوانين) Legal space ،

(ب) المجال الاجتماعي - الاقتصادي Socio-Economic space

(ت) المجال الإجرائي (الجريمة كفعل) Crime action space ،

(ث) المجال الديموغرافي (الجاني و المجني عليه) space ،
Criminals & Victims

(ج) المجال المكاني (مسرح الجريمة) Crime theater space

2 - البعد المكاني للمجال القانوني :

الجغرافي ليس معني بالقوانين بحد ذاتها ، بل بالتباين المكاني الناجم عن تطبيقها وما تسببه من تباين بين المجتمعات المحلية Communities ، وتباينات في درجة استقرار كل منها و توفير مستلزمات الحياة الضرورية لها . والمنهج التطبيقي Applied approach في الجغرافيا معني بهذا الجانب بشكل خاص (قوانين الطبيعة و القوانين التي سنها الإنسان لتنظيم حياته).

ولما كانت الشرطة هي رأس الحربة في تطبيق القوانين و حفظ الأمن ، لذا أصبح عملها و تقييم أدائها من صلب الموضوعات التي يهتم بها الجغرافي . فمناطق عمل وحدات الشرطة ، (سواء أكانت محافظات ، أقضية ، نواحي ، مدن ، أحياء سكنية) ، متباينة في العديد من المتغيرات ، مثل : المساحة ، حجم السكان و تركيبتهم العمرية و المهنية ، تكرار حدوث الجريمة ، حجم قوة الشرطة ، إمكاناتها البشرية والآلية ، لذا فان تطبيق القوانين ،

وبالتالي حفظ الأمن ، سيتباين طبقا لقدرة قوة الشرطة في السيطرة على الرقعة الجغرافية المسؤولة عنها . وبما أن هناك تباينا في الأداء ، وله بعده المكاني ، لذا توفرت فرصة لاعتماد المنهج التطبيقي في الجغرافيا لتحليل الوضع الأمني من خلال تقييم أداء مديريات الشرطة ، و تقييم الوضع الأمني على مستوى البلد ، الإقليم ، المحافظة ، المدينة .

و لتقييم أداء مديريات الشرطة و حداتها العاملة ، يمكن اعتماد مؤشرات عديدة ، تجمع البيانات عنها ولفترة زمنية محددة ، منها :-

- (1) نسبة تنفيذ أوامر القبض الصادرة ،
- (2) نسبة كشف الجريمة ،
- (3) نسبة كشف الجرائم المهمة (القتل ، السرقات) ،
- (4) نسبة كشف الجريمة آلي عدد العجلات في المديرية ،
- (5) نسبة الجريمة في مدة محددة قياسا بسابقتها أو بمثلها من عام سابق ،
- (6) نسبة الجريمة آلي عدد سكان منطقة عمل مديرية الشرطة ،
- (7) نسبة الجريمة آلي مساحة منطقة عمل المديرية ،
- (8) نسبة الجريمة آلي عدد المباني أو الوحدات السكنية في منطقة العمل ،
- (9) نسبة الجريمة آلي عدد رجال الشرطة ،

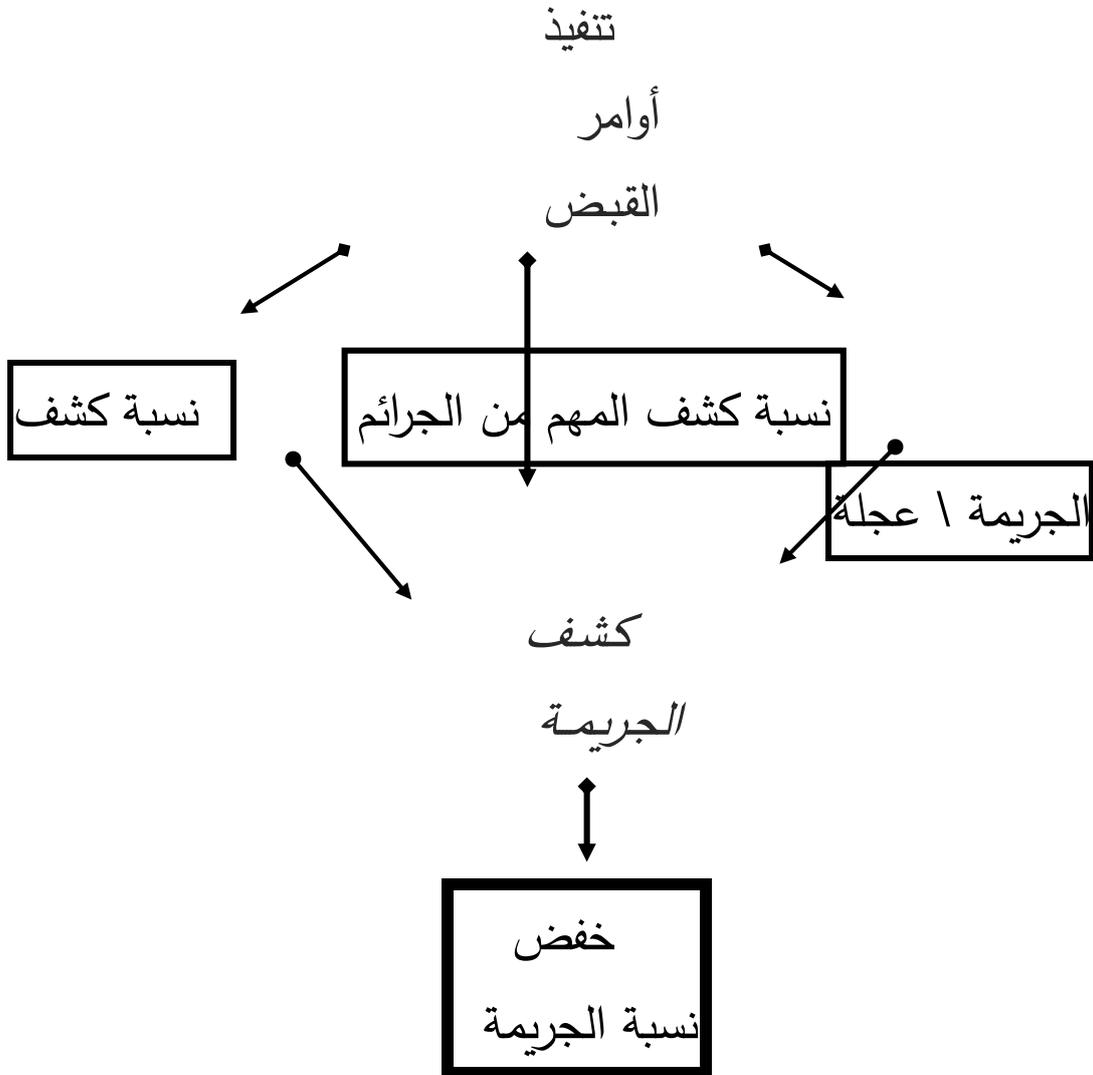
- (10) نسبة الجريمة آلي عدد الضباط ،
 (11) نسبة الشرطة آلي الحجم السكاني في منطقة عمل المديرية،
 (12) نسبة الضباط آلي قوة الشرطة ،
 (13) نسبة عدد السكان آلي مساحة منطقة العمل (الكثافة العامة).

تمثل المتغيرات الخمس الأولى مؤشرات تقيس أداء المديريات ، وهي ضمن سيطرتها الكاملة ، والثلاث التي تليها تقارن الوحدات العاملة على أساسها ، أما الخمس الأخيرة فتمثل محددات عمل المديريات وهي خارج سيطرتها . أن جمعها مع بعض يعطي فكرة شبه متكاملة عن مجمل الأداء و المحددات ، أي النظرة الموضوعية لمعظم الظروف التي يتطلب أخذها بالحسبان عند التقييم العلمي لأداء المديريات . إنها مسطرة قياس موحدة المعايير تعطي لكل ذي حق حقه . (2)

² العمر ، مضر خليل و المشهداني ، أكرم عبد الرزاق ، تقويم موضوعي لاداء مديريات شرطة المحافظات في مجال مكافحة الجريمة لعام 1999 ، مركز البحوث و الدراسات ، مديرية الشرطة العامة ، بغداد 2000

شكل رقم (1)

العلاقة بين مؤشرات أداء مديريات الشرطة



ولم يأت اختيار المتغيرات أعلاه اعتباطا ، بل بعد تمعن منطقي ، و تجربة عملية لتحليل الأداء و تقييمه . فتنفيذ أوامر القبض يتطلب استخدام العجلات ، ومن خلال التنفيذ يتم كشف الجرائم ، المهمة على وجه الخصوص ، و بالتالي ترتفع نسبة كشف الجريمة عموما . وبكشف الجرائم و إلقاء القبض على

المجرمين تتناقص نسبة الجريمة في المنطقة . فالعلاقة طردية متصاعدة ، أي إذا كانت العلاقة الإحصائية بين تنفيذ أوامر القبض و كشف الجريمة بقيمة (0.5) ، فإنه يفترض ، أن لا تقل عن (0.7) بين كشف الجريمة و خفض نسبتها . وهذا هو الأساس المنطقي الذي يحاول الشكل رقم (1) توضيحه .

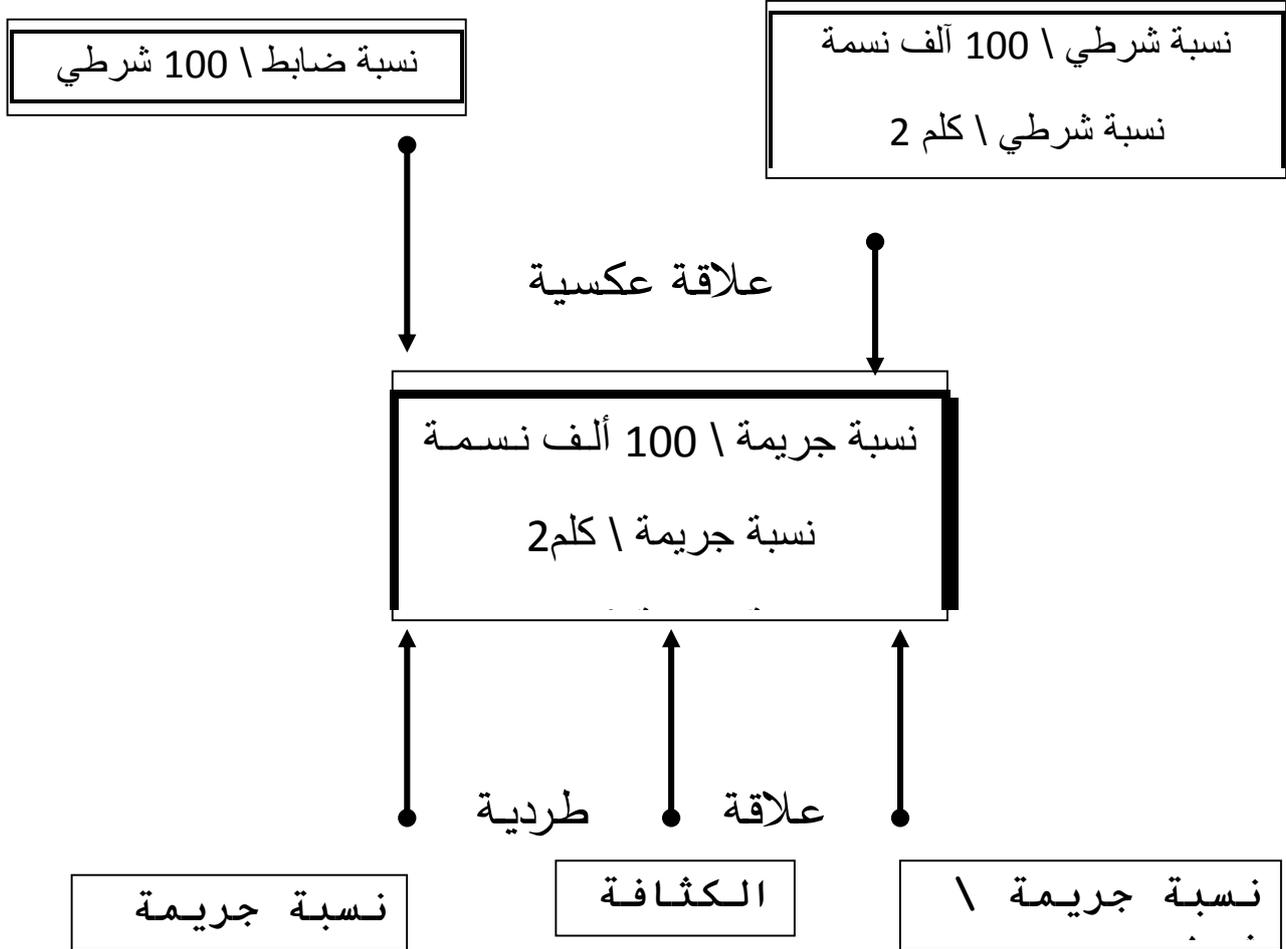
تعتمد معظم الدول نسبة الجريمة آلي كل مائة ألف نسمة من السكان كمؤشر أساسي لتقييم الأداء و قياس درجة السيطرة الأمنية لجهاز الشرطة ، أو نسبتها آلي المباني السكنية أو تلك المطلوب حمايتها أو نسبتها آلي الوحدة المساحية . يؤثر عكسيا على هذه النسبة متغيري نسبة الشرطة آلي السكان ، و نسبة الضباط آلي الشرطة . فزيادة عدد الشرطة معناه وجود رجال الأمن في كل مكان و زمان يتطلب تواجدهم فيه مما يعزز السيطرة و الاستقرار الأمني . و زيادة عدد الضباط يعني وجود قادة ميدانيين يوجهون رجالهم بصورة فاعلة . الشكل رقم (2) يوضح العلاقة الفرضية بين نسبة الجريمة آلي السكان و بعض المتغيرات المعتمدة في قياس أداء مديريات الشرطة . (3)

³ العمر ، مضر خليل و المشهداني ، أكرم عبد الرزاق ، تحليل مقارن للأنماط المكانية لأداء و محددات عمل مديريات شرطة المحافظات ، مركز البحوث و الدراسات ، الشرطة العامة ، بغداد 2000

شكل رقم (2)

نموذج فرضي للعلاقة بين نسبة الجريمة آلي السكان وبعض

المتغيرات



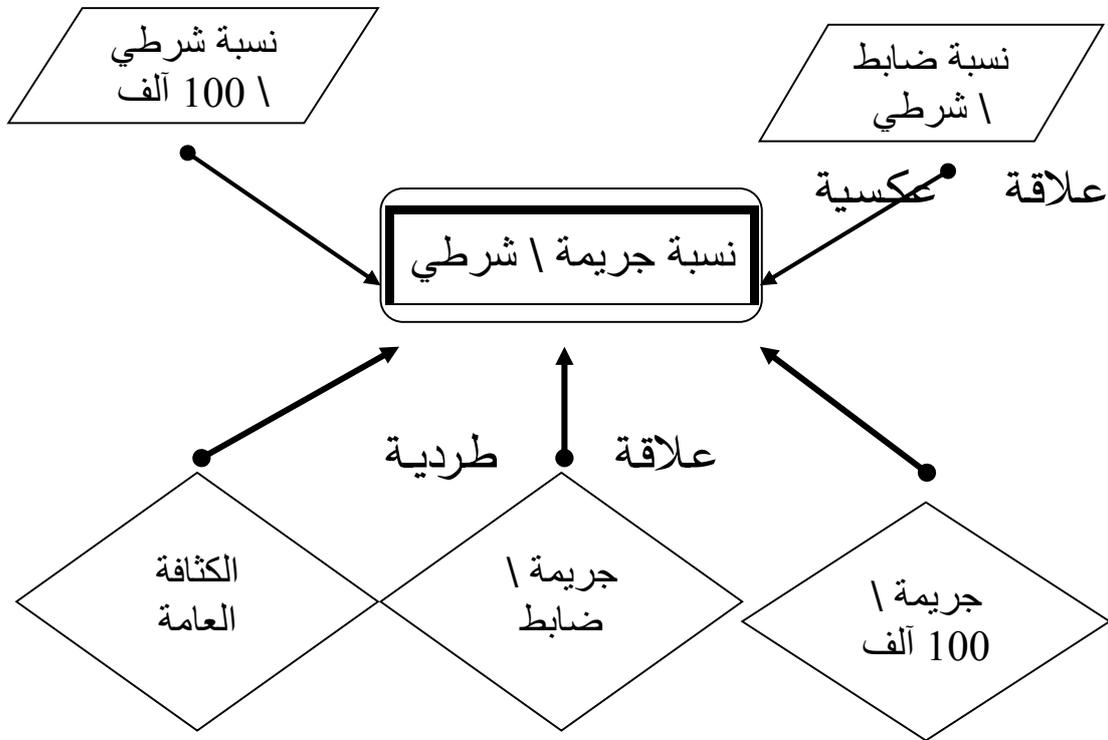
بالمقابل ، تؤثر طرديا في نسبة الجريمة آلي السكان المتغيرات الآتية : نسبة الجريمة آلي الشرطة ، نسبة الجريمة آلي الضباط ، و ارتفاع الكثافة العامة ونسبة الجريمة في الرقعة الجغرافية .

نسبة الجريمة آلي الشرطة علاقة عكسية مع نسبة الشرطة آلي السكان و نسبة الضباط آلي الشرطة ، و علاقة طردية مع متغيرات : نسبة الجريمة آلي السكان ، نسبة الجريمة آلي الضباط ،

و الكثافة العامة . يعرض الشكل رقم (3) العلاقة الفرضية بين نسبة الجريمة آلي الشرطة و عدد من المتغيرات المقترحة لتقييم أداء مديريات الشرطة .(4)

شكل رقم (3)

العلاقة المنطقية بين نسبة الجريمة آلي الشرطة و بعض المتغيرات



توضح المخططات الانسيابية الثلاث أعلاه ، العلاقة بين المتغيرات المقترحة لتحليل الوضع الأمني من خلال تقييم أداء مديريات (وحدات) الشرطة . ولا تغطي هذه المتغيرات جميع ظروف

⁴ المصدر السابق

عمل مديريات الشرطة و واجباتها ، و دور الجهات الأخرى المعنية بحفظ الأمن و استقرار البلاد ، ولكنها بداية طيبة للتحليل و التقييم المقارن . إنها تبرز التباين المكاني في حفظ الأمن و سيادة القانون ، مؤشرة بعض الأسباب الذاتية والموضوعية وراء ذلك . فاختلاف العلاقة الإحصائية عن الحالة الفرضية يعني وجود خلل في التوزيع المكاني للمتغيرات قيد التحليل ، فقد يكون للموقع الجغرافي (المناطق المحيطة بمنطقة عمل المديرية) دور مباشر وغير مباشر في ضعف السيطرة الأمنية . فالخارطة و التحليل المقارن (بين المديريات من جهة ، ومع الحالة الفرضية من جهة أخرى) يساعدان في توضيح البعد المكاني لتنفيذ القوانين وحفظ الأمن . إنها ترسم خارطة الوضع الأمني في منطقة الدراسة خلال فترة زمنية محددة .

3 - البعد المكاني للتركيب الاجتماعي - الاقتصادي ،

يرى علماء الاجتماع و جغرافيو المدن أن المجتمعات البشرية عندما تكبر و يزداد عدد أفرادها تميل طبيعياً إلى التكتل في مجاميع صغيرة على أساس المهنة أو الطبقة الاجتماعية ، وتميل المجموعة أو الفئة إلى السكن مع بعض ، و السبب وراء ذلك منافسة المجاميع لبعضها و حاجة كل منها إلى الحماية و الدعم الذاتي من المجموعة نفسها (5) . يعني هذا أن الفرد يختار طواعية ، وينتقي المجموعة

⁵-Jones , E. & Eyles , J. , An Introduction to Social Geography , Oxford University Press , Oxford , 1979

التي يحس بالانتماء إليها ، و بهذا فانه يختار المنطقة التي يسكن عائلته بها . انه يختار الطبقة (الشريحة) التي يحتمل أن تتزوج ابنته أو يتزوج ابنه منها (6) لهذا السبب ظهر من يقول : قل لي أين تسكن أقول لك من أنت (7) . أي أن مكان سكن الشخص دليل عملي على موقعه في السلم الاجتماعي . فلكل موقع في المدينة قيمتان : اقتصادية تمثل موقعه في سوق الإسكان ، و قيمة اجتماعية تمثل موقعه في السلم الاجتماعي (8) . بعبارة أخرى ، أصبحت المدينة مكونة من مجموعة من المناطق المتميزة عن بعضها بتركيبة سكانها (ديموغرافيا ، مهنيا ، تعليميا) و بنائها العمراني (مبان ، استعمالات أرض) و بيئيا (جميع هذه) ، وهذه الأجزاء مع بعض تشكل التركيب الاجتماعي الاقتصادي المكاني للمدينة .

يمثل التنظيم المكاني للتركيب الاجتماعي الاقتصادي للمدينة الأرضية التي تفسر على أساسها جميع المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المدينة . يضاف آلي ذلك أن معرفته تساعد في التخطيط العلمي ، وتكون عوناً عند اتخاذ القرارات المناسبة لكل حالة و مشكلة . (9) . لقد ارتبطت الجريمة في أذهان العديد من الناس بالمدينة و التحضر رغم إنها وجدت قبل وجود أول مدينة على سطح الأرض . وفي المدينة ترتبط الجريمة في أذهان الناس بأماكن معينة فيها .

5 – Bourne , L.S. , The Geography of Housing , Edward Arnold , London , 1981

6 – Ley , D. , A Social Geography of the City , Harper & Row , New York , 1983

8 السعدي ، سعدي ، رؤوف ، محمد خالص ، و العمر ، مضر خليل ، جغرافية الإسكان ، مطبعة جامعة اربيل ، 1990

9 العمر ، مضر خليل و المومني ، محمد احمد ، التركيب الاجتماعي للمدينة و الجريمة ، دار الكندي ، اربد ، 2000

وهذا الارتباط مقترن بالخارطة الذهنية التي يمتلكها الأفراد عن مناطق المدينة و طبيعة ساكنيها. إنها نتاج الخبرة الذاتية و المكتسبة (السمعة الاجتماعية لمناطق المدينة) .

لقد درس علماء الاجتماع الجريمة و البيئة الاجتماعية المرتبطة بها ، اعتمدوا العينات ، أو حالة دراسية لمنطقة معينة ، و اختاروا مؤشرات للتحليل مثل : الكثافة السكانية ، حجم العائلة ، نسبة النوع (الجنس) ، الحالة الاقتصادية للعائلة ، دورة الفقر ، المناطق المتخلفة ، المستوى التعليمي لرب الأسرة ، تداخل استعمالات الأرض وغيرها. جميع هذه المتغيرات متباينة في توزيعها مكانيا داخل المدينة ، و تتداخل و تعزز بعضها ، ولهذا تشكل أنماطا مكانية . نتجت هذه الأنماط عن طبيعة التركيب الاقتصادي الاجتماعي لسكان المدينة و تكتلهم مكانيا . فدراسة التنظيم المكاني للتركيب الاجتماعي الاقتصادي للمدينة توسع المنظور و تحدد مكانيا المناطق التي يمكن أن تكون نواة للجريمة ، سواء مصدرة للمجرمين أم جاذبة لهم .

تمثل دراسة التنظيم المكاني للتركيب الاجتماعي الاقتصادي للمدينة أرضية ينطلق منها التحليل البيئي للجريمة . فعلماء الاجتماع يرون أن هناك مناطق ((تربي)) المجرمين ، وأخرى تجذبهم إليها لاقتراف الجريمة . ويرى علماء النفس أن الضغط النفسي على الأشخاص يتباين بين مناطق المدينة . و الجغرافيون يرون أن هناك مناطق ترتفع فيها نسبة الفقر و الحرمان ، وأخرى مترفة ، و تنعكس

درجة حدة التباين هذه على المدينة و تفاقم مشاكلها (10) . فمعرفة المناطق الاجتماعية في المدينة و تنظيمها المكاني جوهري لكل معني بالمدينة و ومشاكلها ، سواء أكان أكاديمي أم إداري ، أم سياسي.

لمعرفة التركيب الاجتماعي الاقتصادي المكاني دور فعال في رسم السياسة الإجرائية لمديريات الشرطة و المخططين الاجتماعيين. لقادة الشرطة تمثل هذه المعرفة خلفية علمية تفسر التوزيع الجغرافي للجريمة ، و تؤشر مسار المجرمين بين مناطق المدينة المختلفة ، وعلى ضوء ذلك تحدد مواقع الدوريات و نقاط المراقبة و المتابعة . و دراسة التركيب الاجتماعي الاقتصادي للمدينة و تنظيمه المكاني من صلب موضوعات جغرافية الحضر ، التي هي فرع من فروع الجغرافيا الاجتماعية . فالجغرافي الحضري معني بهذا الموضوع و له الدور البارز في تأشير الأنماط المكانية للمتغيرات الاجتماعية و تفسيرها . لذا فان دور الجغرافي في المساعدة في رسم السياسة الاجتماعية ، والبرامج الإجرائية للحد من الجريمة لا يمكن إنكاره .

4 - ألبعد المكاني للمجال الإجرائي ،

يتمثل المجال الإجرائي للجريمة بثلاث جوانب ، الأول : النمط المكاني و | أو الزمني الذي يشكله حدوث الجريمة ، الثاني : المجرم و رحلته لتنفيذ مآربه و مخططاته (مسار الرحلة بين المنشأ

9 – Herbert , D. & Smith , D. , Social Problems and the City : A Geographical Perspectives , Oxford University Press , Oxford , 1979

و المقصد ، مناطق التصدير و مناطق الجذب) ، والثالث : يخص دوريات الشرطة و المواقع المناسبة للسيطرة الأمنية.

4 - 1) النمط المكاني - الزمني للجريمة ،

الفرق بين التوزيع المكاني (أو الزمني) و النمط ، أن الأول متغير و الثاني اكثر استقرارا . انه ليس ثابت ، ولكن حركته أبطأ بكثير من التبدلات التي قد تحدث في التوزيع الجغرافي . فالجريمة عندما تحدث بتكرارات متقاربة في الأماكن (أو الأوقات) عندها تشكل نمطا . و دراسة التوزيع الجغرافي للجريمة في منطقة معينة و خلال فترة زمنية غير قصيرة نسبيا تساعد على تحديد الأنماط المكانية و الزمنية واتجاه الجريمة (نحو الزيادة أو النقصان) في تلك المنطقة. و كلا النمطين يساعدان في تفسير الجريمة على ضوء المعلومات عن البيئة الاجتماعية و الطبيعية و السياسية في منطقة الدراسة و ما يجاورها . إضافة آلي ذلك ، إمكانية حساب احتمالية حدوث الجريمة استنادا على نمط حدوثها الزماني و المكاني و بعد تحديد العوامل المحلية المؤثرة عليها.

يمثل تحديد الأنماط المكانية و الزمنية للجريمة حجر الزاوية في رسم السياسات العلاجية و الوقائية ، وبدونها تكون الإجراءات قاصرة عن المعالجة الحقيقية لأنها عبارة عن ردود أفعال ليس إلا. وتحديد الأنماط المكانية والزمنية مهمة ليست سهلة لأنها تتطلب خبرة و دراية بالتقنيات التحليلية ، و علم الخرائط ، و تستوجب توفر بيانات دقيقة

عن منطقة الدراسة ولفترة غير قصيرة . أن تعاون الأكاديميين مع رجال الشرطة في رسم خرائط الأنماط المكانية تعجل في السيطرة على الجريمة من خلال تحديد طبيعة العوامل المؤثرة على الأنماط و المكونة لها ، سواء أكانت هذه العوامل محلية أم خارجية ، طبيعية أم بشرية ، وهل أن الجريمة " متوطنة " أم ناتجة عن مستجدات يتطلب الانتباه إليها أخذها بالحسبان (11) .

بزيادة درجة التباين المكاني لحدوث الجريمة تأثر وجود بؤر تتركز فيها حالات حدوثها في أماكن معينة دون سواها ، في وقت يمثل التوزيع المتقارب للجريمة على سيادة الفوضى و الاضطراب (في حالة تكرار حدوثها بنسب عالية) . أما التباين الزمني الكبير فيعني أن العوامل المسببة للجريمة طارئة ، يعاكسه تقارب حدوث الجريمة من معدلها زمنيا الذي يدل على وجود عوامل و ظروف محلية تساعد على استقرارية تكرار حدوث الجريمة . فعندما يترافق وجود تباين مكاني كبير في منطقة معينة مع تباين زمني قليل في نقاط معينة منها ، حينها يعني ذلك وجود ظروف محلية قد ساعدت على توطن الجريمة في هذه الأماكن ، والتي يمكن عدها مناطق جنوح و جريمة Criminal Area . وتلعب الخارطة هنا دورها في تحديد أماكن الجنوح و الجريمة ، وعلى وجه الخصوص عندما تسقط عليها البيانات المتوافرة لفترة زمنية غير قصيرة . وتتضح الصورة

11 العمر ، مضر خليل ، قياس توطن الجريمة و تحليل عوامله المحلية ، مركز البحوث و الدراسات ، مديرية الشرطة العامة ، بغداد 2001

أكثر برسم خريطتين ، الأولى للنمط المكاني ، والثانية للنمط المكاني الذي يمثله التباين الزمني (على ضوء معامل التباين الزمني للوحدات الإحصائية في منطقة الدراسة) .

ويمكن اعتماد هذه الطريقة في تحديد درجة توطن أنواع معينة من الجرائم ، وذلك بقياس نسبة التباين الزمني لمجموع الجرائم الي نظيره لجريمة محددة . فحيثما تكون درجة تباين مجموع الجرائم في المنطقة أكبر من تباين جريمة محددة في المنطقة ذاتها و خلال المدة الزمنية نفسها دل هذا على توطن هذه الجريمة وخضوعها الي ظروف محلية تساعد على تكرار حدوثها بنسق قريب من معدلها . بالمقابل ، عندما تكون درجة تباين مجموع الجرائم أقل من درجة تباين جريمة محددة في المنطقة و خلال المدة عينها فيعني خضوعها الي ظروف خارجية طارئة . وما يصح على التباين الزمني يكون كذلك مع التباين المكاني . فعندما تكون درجة تباين مجموع الجرائم اكبر من مقابلتها لجريمة معينة فيعني ذلك سيادة هذه الجريمة و انتشار حدوثها في منطقة الدراسة بنمط قريب من معدلها . وهذا على خلاف من أن يكون تباين مجموع الجرائم أقل قرينه لجريمة محددة ، مما يؤشر تأثر هذه الجريمة بالعوامل الطارئة دون المحلية.

الأنماط المكانية (و الزمنية) للجريمة ، و الأنماط المكانية للتركيب الاجتماعي الاقتصادي تكمل بعض لتشكّل صورة الوضع الأمني في المدينة أو منطقة الدراسة . إنها تفسر بعض ، ولا يستغنى

عن أي منها عند التخطيط الاجتماعي و الجنائي ، عند رسم السياسة الاجتماعية ، وعند تحويلها آلي برامج عمل . واشترك جغرافي مستوعب لواجبه العلمي - الوطني و متمكن من نقل المعرفة العلمية آلي مستوى التطبيق العملي الميداني في فريق عمل للربط بين الأنماط المشار إليها آنفا ضروري ، خاصة عندما يعتمد نظام المعلومات الجغرافية GIS في التحليل و الاستنتاج و رسم السياسات الاجتماعية المختلفة .

4 - 2) الرحلة لتنفيذ الجريمة ،

رجال حفظ الأمن مغرِقون بالواجبات اليومية و التفاصيل الجزئية لعملهم ، و لا تتسنى نظرة شاملة ثابتة إلا للقلّة منهم تعينهم في صياغة تفسير علمي للجريمة في مناطق عملهم . المطلوب منهم متابعة الجريمة المفردة و كشفها ، وقد لا يسألون عن الصورة التراكمية للوضع الأمني في مناطق عملهم ، فالواجب محصور بالتنفيذ في الميدان . و رجال الإحصاء في مديريات الشرطة واجبهم تضديد المعلومات في جداول وليس المطلوب منهم تحليلها واستجلاء ما تحتويه من معاني و علاقات و مؤشرات . وهذه ثغرة كبيرة من الضروري ملئها من خلال تكليف رجال شرطة ذوي دراية و خبرة أكاديمية ، أو أكاديميين يهتمهم أمن المجتمع ، و تطوير معرفتهم النظرية بخبرة ميدانية تطبيقية .

بمعرفة البعد المكاني للتركيب الاجتماعي الاقتصادي للمدينة ،
و بتحديد مناطق سكن المجرمين ومناطق حدوث الجريمة يصبح
سهلاً تأشير مسار المجرمين بين أرجاء المدينة ، و تحديد مكان و
وقت المراقبة . وقد اعتمدت مديريات الشرطة في العالم الخرائط في
غرف العمليات ، أسقطت عليها البيانات ذات العلاقة ، فكانت
الخارطة مفتاحاً لتفسير الكثير من النقاط التي لم تكن بارزة للعيان
في الوهلة الأولى وساعدت في كشف الجريمة و متابعة تنفيذها . لقد
أصبحت الخارطة سمة ملازمة لغرفة العمليات ، فبدونها يصبح
المكان قاعة اجتماعات اعتيادية . وعند مناقشة سرقة السيارات تتعزز
أهمية الخارطة في متابعة الجريمة و مطاردة مقترفيها ، وذلك لأن
حركة الجناة واسعة و سريعة بين أرجاء المدينة المختلفة ، وبدون
الخارطة يصبح الأمر صعباً أن لم يكن مستحيلاً . الخارطة ليست
جغرافية ، ولكن التعامل مع المعلومات التي تسقط عليها و ربطها
بالمعلومات الأخرى ذات العلاقة لغرض الاستنتاج و الاستدلال هو
الجغرافية بمفهومها العلمي ، و بمنهجها التطبيقي .

لقد درست الجريمة في العديد من المدن و حددت على الخرائط
المناطق التي تأوي المجرمين و المشبوهين ، و أماكن اقترافهم
للجريمة. فقد درس احمد فارس العيسى ، على سبيل المثال لا
الحصر، جريمتي القتل و السرقة في مدينة البصرة و حدد مناطق

الجريمة حسب مسقط رأس المتهم ، وحسب مكان سكنه ، حسب مكان حدوث الجريمة و خرج بنمط مكاني واضح (12) .

و بتكامل المعرفة العلمية (الجامعيين) مع الخبرة الميدانية لرجال الشرطة يمكن أن تحل الكثير من المشكلات الاجتماعية ، ويكون أمن المجتمع أكثر استقرارية عندما ترسم السياسة العلاجية على أساس طبيعة كل منطقة و وضعها الأمني ، و في الوقت عينه يتعاضد الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية بين مختلف الفئات الاجتماعية . وعندها يسود الأمان و يتعزز الإحساس به لأنه أصبح مسؤولية اجتماعية عامة .

4 - 3) التوزيع الأمثل لمراكز الشرطة و دورياتها ،

الشرطة مؤسسة تقدم خدمات مجتمعية لا يمكن الاستغناء عنها ، فمجرد تواجدها في الرقعة الجغرافية يقلل من احتمالات حدوث الجريمة . لذا من الضروري أن يكون انتشار قوتها و تواجدها بشكل يؤدي آلي هذه النتيجة وعلى أفضل صورة ، انتشار و تواجد يتناسب مع حاجة كل منطقة وحسب جدول زمني . ولما كان التباين المكاني حقيقة ماثلة للعيان لكل ما يراد حمايته و حفظ أمنه ، من سكان و ممتلكات وغيرها ، لذا فان التنظيم المكاني لتواجد رجال حفظ الأمن و عملهم يجب بالضرورة أن يأخذ في الحسبان . فمعرفة الواقع

¹² العيسى ، احمد فارس ، الأنماط الزمنية و المكانية لجرمي السرقة و القتل في مدينة البصرة : تحليل جغرافي ، رسالة دكتوراه ، جامعة البصرة ، 996

الجغرافي (الطبيعي و البشري) لمنطقة عمل وحدات الشرطة لا غنى لها عنه عند تحديد مواقع تواجدتها الثابتة و المتحركة ، وعند تقرير خطط حركتها وإجراءاتها المختلفة ، وعند رسم حدود الإقليم الوظيفية لوحداتها العاملة ، وعند تقييم أدائها ، وغيرها من المهام الأخرى . وفي الدول المتقدمة اعتمدت نماذج رياضية (13) تساعد المسؤولين في اتخاذ القرارات الصحيحة لمثل هذه الحالات ، حيث يتم تحديد المواقع و المسارات باستخدام هذه النماذج ، بعد أن استندت على إحصائيات تفصيلية عن السكان و الجريمة و ربطتها بالمسرح الجغرافي الذي تمارس الشرطة واجبها عليه .

وتطورت النماذج من صيغة رياضية جامدة على الورق آلي نماذج تجسيد Simulation متحركة ومتفاعلة مع متطلبات و حاجات صانعي القرارات . ولم تستقر الحالة عند هذا ، بل تطورت لتتحول آلي نظم معلومات متكاملة ترتبط بالمكان بكل مفاصلها و تفاصيلها ، عرفت بنظم المعلومات الجغرافية Geographical Information Systems (GIS) حيث تنظم المعلومات وتبويب على أساس مكاني وتربط بخارطة مخزونة في الحاسبة ، ومن خلالها ، وبعد إسقاط المعلومات المطلوب على الخارطة وتحليلها بواسطة الحاسبة ، أمكن تحديد مناطق الجنوح و الجريمة ، أماكن تواجد قوات الشرطة المتحركة و الثابتة ، و غيرها ، خاصة عند اتخاذ

¹³Lapatra , J.w. , Urban Protective Services , in Applying the System Approach to Urban Development , Community Development Series .

القرارات المباشرة و الإجراءات الآنية ، وحيثما يتطلب الوضع الأمني ذلك .

يشير محمد الخزامي عزيز (14) آلي انتشار استخدام نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها على المرافق الخدمية الخاصة بالإسعافات الأولية و المطافئ و الحالات المرورية والأمنية خلال عقد التسعينات ، وذلك لاختيار أقصر الطرق آلي مكان الحادث أو الجريمة مستخدمة الصوت و الصورة آلي جانب الخريطة . فمن خلال خزن المعلومات التفصيلية عن المسرح الجغرافي في الحاسبة ، و استرجاعها على شكل خرائط أو معلومات تمثل متغيرات معينة ، منفردة أو متجمعة ، يمكن اختيار المواقع المناسبة لمراكز الشرطة و مسار الدوريات و المسالك التي يمكن أن تنهجا القوة الساندة للوصول آلي أماكن الحوادث و حيث الحاجة في أقصر وقت ممكن . تستند نظم المعلومات هذه على الخارطة ، وبهذه الحالة تحولت الخارطة من جدار غرفة العمليات آلي شاشة الحاسبة الالكترونية ، موفرة معها كل المعلومات التي قد يحتاجها صانع القرار ، ومنفذه في الوقت عينه . إنها عبارة عن مجموعة من الخرائط التي يمكن ربطها ببعض لتوضح الصورة النهائية عن منطقة العمل (15) . بعبارة أخرى ، ليس اختيار المواقع المثلى لمراكز الشرطة تتطلب معلومات

14 عزيز ، محمد الخزامي ، نظم المعلومات الجغرافية : أسس و تطبيقات جغرافية ، السعودية ، 2000

15 الدلو ، دلال حسن كاظم ، إعداد نظام معلومات جغرافي لانتاج محاصيل الحبوب في محافظة النجف ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ،

جامعة بغداد 2000

و خرائط عن منطقة العمل ، بل كل نشاط و واجب تقوم به قوة الشرطة تحتاج هذا . وليس هناك من يتعامل مع الخارطة و المعلومات التي يمكن أن تحتويها مثل الجغرافي المتدرب تدريباً جيداً على البحث و التحليل و الاستنتاج . فالجغرافي في مثل هذه الحالات الاستشاري لصانع القرار ، وهو الكادر الفني الواسطي الذي لا يمكن الاستغناء عن خدماته في كل المفاصل التي تتعامل مع المجتمع و تنظيمه المكاني .

5 - البعد المكاني للمجال الديموغرافي ،

في الفقرة (4 - 2) سلط الضوء على الرحلة لتنفيذ الجريمة ، ولكن ماذا عن الجاني ؟ وماذا عن المجني عليه ؟ وهل لكل منهما بعد مكاني ؟ بعبارة أخرى ، آلي أية درجة يتباين التوزيع الجغرافي للسكان حسب التركيبة العمرية ؟ وهل تتعرض جميع الفئات العمرية آلي الجرائم المختلفة بالنسبة ذاتها ؟ وهل لجريمة معينة علاقة بفئة عمرية محددة أو جنس معين ؟

وعودة آلي التنظيم المكاني للتركيب الاجتماعي (3 أعلاه) ، فإن البعد الديموغرافي يشكل أحد أركان هذا التركيب . فهو يتباين مكانياً بشكل كبير لا يمكن ملاحظته إلا من خلال خرائط توزيع السكان حسب الفئات العمرية و نسبة النوع . وفي الدول الغربية ، وفي المدن الكبرى على وجه الخصوص ، لوحظ نمط مكاني للسكان يرتبط بدورة حياة ألا سره . فالعزاب يسكنون قريباً من مركز المدينة

، و في المرحلة الأولى من الزواج يستمر الحال كذلك ، ولكن درجة الانتفاع المكانية تتناقص مع مجيء الأطفال حيث تظهر متطلبات جديدة تستوجب الانتقال آلي مواقع أخرى في أطراف المدينة و ضواحيها . وفي مراحل متقدمة من دورة حياة الأسرة ، بعد انفصال الأبناء بسبب العمل أو الزواج يفكر الآباء بالعودة آلي مركز المدينة حيث المرافق الصحية و الخدمية التي يحتاجوها باستمرار تقريبا . فالدورة تبدأ من مركز المدينة و تنتهي عنده . وفي دراسة قام بها رعد ياسين محمد عن التركيب الاجتماعي لمدينة الزبير خلص آلي وجود تباين ديموغرافي مكاني في هذه المدينة الصغيرة (16) ، فكيف الحال مع المدن الكبيرة التي لم تدرس بعد ؟

أشارت الكثير من الدراسات المعنية بالجريمة آلي أن المسافة التي يقطعها الجاني تختلف حسب الفئة العمرية ، فالمرهقون و الشباب تكون جنحتهم قريبة من السكن في الغالب ، ويركزون على ما سهل حمله و غلى ثمنه . في وقت تكون المسافة التي يقطعها الجاني أطول في المراحل العمرية اللاحقة ، وتتباين الأهداف (المجني عليها) . وتكون مناطق سكنى المسنين و العوائل الأحادية المعيل أكثر تعرضا للجرائم من العوائل الكبيرة ، والكبيرة نسبيا . بعبارة أخرى ، يمكن تحديد نوعية الجريمة ، و الجاني و المجني عليه من خلال معرفة التركيب العمري و النوعي للسكانين . فالجرائم التي تحدث في

16 الحسن ، رعد ياسين محمد ، التركيب الاجتماعي لمدينة الزبير : دراسة في جغرافية المدن ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، 1990

الأماكن التي يكثر فيها الأطفال هي ليست تلك التي تحدث حيث يكثر المسنون ، وهي ليست التي تنتشر في المناطق التي تسود فيها فئة الشباب . أن معرفة التركيب العمري و النوعي و تنظيمهما المكاني يساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بتقديم الخدمات المجتمعية ، بما فيها خدمات الطوارئ و الجانب الأمني .

ركزت الدراسات السابقة على التعرف على هوية المتهمين (الجناة) ، وحددت الفئات العمرية و المهنية و ربطت كل منها بنوع معين من الجرائم . واهتمت الدراسات الحديثة بالضحايا ، وأيضاً بتركيبهم العمري و النوعي و المهني ، وركزت على دورهم في جذب الجاني و التستر عليه . يعني هذا ، أن النمط المكاني لتركيبه الجناة ، و النمط المكاني للمجني عليهم مادتان تستحقان الدراسة و تحديد طبيعة الصلة بينها . هناك شذرات من الإشارات آلي هذا الموضوع في الكتابات العراقية ، ولكن ليس هناك دراسة ، حسب علمي ، قد صبت اهتمامها على هذا الجانب الحيوي .

6 - ألبعد المكاني لمسرح الجريمة ،

يقوم الجاني ، في العادة ، بجمع المعلومات و مراقبة الضحية ومعرفة تفاصيل عنها وعن نمط سلوكها وتحركها، كذلك يدرس بعناية طبيعة المكان الذي يسهل عليه قيامه بجرمه فيه ، وهذا المكان ليس فقط الموقع (النقطة التي تحدث فيها الجريمة) ، بل الموقع من حيث البيئة المحيطة به . انه يدرس بعناية المجني عليه ويتفحص

موضع و موقع الجريمة . انه يختار المكان و الزمان ، بعد أن اختار الضحية . وقد أكدت الدراسات وجود أماكن واهنة يمكن أن يستغلها ضعاف النفوس للقيام بأعمالهم الدنيئة.

عقدت مديرية الشرطة العامة في بغداد ندوة علمية متخصصة تحت عنوان ((دور التخطيط العمراني في الحد من الجريمة)) ، وخلصت الندوة آلي أن الجريمة تزداد حيث تختلط استعمالات الأرض مع بعضها ، وفي المناطق التي يمر بها اكثر من شارع رئيسي نافذ. إضافة آلي ذلك أشرت دور التصاميم العمرانية واقترحت ما يلي :-
أ - تقليل ارتفاع المبنى وذلك لأن :-

(1) ارتفاع عدد الوحدات السكنية لكل مدخل يزيد من

فرصة حدوث الجريمة .

(2) زيادة عدد الشقق في كل طابق يزيد من احتمال حدوث

الجريمة .

ب - فصل المباني غير السكنية عن السكنية ، وزيادة المسافة

الفاصلة بينها .

ت - إيجاد موانع و محددات طبيعية لتقليل فرص اختراق المحلة

السكنية من خارجها .

ث - تقليل إمكانية الاختفاء قرب المساكن أو المتاجر و غيرها ،

وتحسين إنارة الشوارع .

ج - النوافذ الكبيرة تسهل عملية اختراق المبنى و تضعف حمايته ،
على عكس النوافذ الصغيرة في التصاميم الشرقية القديمة .

ح - توقيع الفعاليات الخارجية على مرأى من نوافذ المنازل و
المتاجر يساعد على الحد من الجريمة .

خ - توقيع مواقف السيارات داخل الوحدات السكنية لتقليل تعرضها
آلي السرقة . (17)

في ضوء نتائج هذه الندوة ، والدراسات الأخرى ، ألا يمكن
تحديد الأماكن و المناطق الواهنة التي تحتاج آلي حماية أمنية أكثر
من غيرها . أليس المطلوب إسقاط المواقع الواهنة هذه على خارطة
عمل وحدات الشرطة ؟

7 - وماذا بعد ؟

إن دور الجغرافي في خدمة المجتمع من خلال بحوث تطبيقية
لا حد له ، وذلك لأن المسرح الجغرافي الذي يعيش الإنسان عليه و
ينشط هو ميدان عمل الجغرافي ، فكل ما يوجد و يحدث على ظهر
هذا المسرح هو مادة للدراسة بالنسبة للجغرافي . فكل شيء على
سطح البسيطة أوجه يمكن أن ينظر اليه من خلالها ، وأن يدرس
على أساسها . وكل وجه من هذه الأوجه له خصائصه التي تتباين

17 مجلة الشرطة ، العدد 1 سنة 2000

مكانيا و زمنيا ، لذا فان الأبعاد المكانية للدراسة لا حصر لها . و ما يصح على الجريمة يكون كذلك عن جميع الظواهر البشرية و الطبيعية .

وبتوفر تقنية نظم المعلومات الجغرافية يتعاظم دور الجغرافي وذلك لأن "بنك المعلومات" قد ترتبت بياناته على أساس الخارطة فأصبح الأمر أكثر سهولة وأكثر تشويقا و إغراء . كما أن غير الجغرافيين ، من مسئولين و غيرهم ، ومن خلال التسمية (نظم المعلومات الجغرافية) سيرتبط في ذهنهم سؤال مفاده : أين الجغرافي العراقي من هذا ؟ ستسقط الحجة من يدي الجغرافي العراقي ، وسيكون في وضع لا يحسد عليه . وما على الجغرافي العراقي إلا إتباع سبيلين في وقت واحد : تعلم تقنية نظم المعلومات الجغرافية ، و اختيار الأبعاد المكانية للظواهر القريبة من اختصاصه و اهتماماته العلمية. كل ما يحتاجه ، الجرأة ، وحسن الاختيار ، و التوكل على الله . ومن يتوكل على الله فهو حسبه ، وهو نعم المولى و نعم النصير .

8 - المصادر ،

- العمر ، مضر خليل و المشهداني ، أكرم عبد الرزاق

2000

تقويم موضوعي لأداء مديريات شرطة المحافظات في مجال
مكافحة الجريمة لعام 1999

مركز البحوث و الدراسات ، مديرية الشرطة العامة ، بغداد .

- العمر ، مضر خليل ، و المشهداني ، أكرم عبد الرزاق
2000

تحليل مقارن للأنماط المكانية لأداء و محددات عمل مديريات
شرطة المحافظات .

مركز البحوث و الدراسات ، مديرية الشرطة العامة ، بغداد .

- السعدي ، سعدي محمد صالح ، رؤوف ، محمد خالص ، العمر
، مضر خليل 1990

جغرافية الاسكان مطبعة جامعة أربيل .

- العمر ، مضر خليل ، و المومني ، محمد عقلة 2000

التركيب الاجتماعي للمدينة و الجريمة .

دار الكندي ، اربد ، الاردن .

- العمر ، مضر خليل 2001

قياس توطن الجريمة و تحليل عوامله المحلية .

مركز البحوث و الدراسات ، مديرية الشرطة العامة ، بغداد .

- العيسى ، أحمد فارس 1996
الانماط الزمنية و المكانية لجريمتي السرقة و القتل في مدينة
البصرة : تحليل جغرافي
رسالة دكتوراه ، جامعة البصرة ، البصرة .
- عزيز ، محمد الخزامي 2000
نظم المعلومات الجغرافية : أسس و تطبيقات جغرافية .
السعودية .
- الدلو ، دلال حسن كاظم 2001
اعداد نظام معلزمات جغرافي لانتاج محاصيل الحبوب في
محافظة النجف .
رسالة ماجستير ، كلية التربية - ابن رشد ، بغداد
- الحسن ، رعد ياسين محمد 1990
التركيب الاجتماعي لمدينة الزبير : دراسة في جغرافية المدن .
رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، البصرة .
- مجلة الشرطة ، العدد 1 سنة 2000
ورقة عمل ندوة دور التخطيط العمراني في الحد من الجريمة .

- Bourne , L.S. , 1981 ,
The Geography of Housing ,
Edward Arnold , London
- Jones , E. & Eyles J., 1979
An Introduction to Social Geography ,
Oxford U. Press , Oxford .
- Ley , D. 1983
A Social Geography of the City ,
Harper & Row , New York ,
- Herbert , D. & Smith , D. , 1979
Social Problems and the City : A Geographical
Perspectives ,
Oxford U. Press , Oxford .
- Lapatra , J. W. , Urban Protective Services ,
in Applying the System Approach to Urban
Development , Community Development
Series .

الفصل الثاني عشر

دراسة التباين المكاني للجريمة

1 - المقدمة ،

الجريمة كظاهرة بشرية لا تحدث في كل مكان وعبر الزمن بالتكرار نفسه ، فهي تتركز في أماكن و تقل في أخرى ، و تزداد في أوقات و تتناقص في غيرها . وهي تتفاقم في الأماكن التي تتوفر فيها فرص تساعد الجناة على التخفي و رصد الضحايا ، وتحدث حيثما كانت الفرصة سانحة لاقتراف الجرم . فالجاني يدرس المكان وخصائصه التي يمكن استغلالها ، و يتابع الضحية لمعرفة سلوكها ، وعلى ضوء المعلومات التي يجمعها عن هذين الجانبين و بعد الربط بينهما يختار الوقت المناسب لاقتراف الجريمة ، سواء أكانت سرقة أم غيرها . فالجريمة ، عدا القليل منها ، هي فعل مدروس مهياة مستلزمات تنفيذه مسبقا ، إنها تخطيط Planning وبسبق الإصرار و الترصد سواء أشر ذلك قانونيا أم لا .

2 - تطور دراسة التباين المكاني ،

لقد لوحظ التباين المكاني و الزمني لحدوث الجريمة منذ الأزل ، ولكن كموضوع لدراسات أكاديمية فانه يرجع إلى القرن التاسع عشر . قسم بارتنيكي Bartnicki في مقاله الموسوم " مدخل إلى

جغرافية الجريمة " دراسات التباين المكاني للجريمة إلى ثلاثة مجاميع هي :-

(أ) دراسات القرن التاسع عشر (1829 - 1880) حيث كان التركيز على الخرائط التوضيحية للتباينات المكانية لتكرار حدوث الجريمة . تبعتها دراسات عن تباين الأقاليم في الجريمة من حيث التكرار و الزمان ، وقد استمر الحال هكذا حتى عشرينيات القرن العشرين . وقد أطلق على هذه الدراسات بالمدرسة الجغرافية لاهتمامها بالتباين بين مختلف المناطق الجغرافية و محاولة تفسيره على أساس اختلاف خصائص المناطق و الأقاليم و الأزمنة .

(ب) فترة سيادة منهج مدرسة شيكاغو البيئية ، وما رافقها من اعتماد الأساليب الكمية في الوصف و تحليل العامل البيئي Factorial Ecology. ويقسمها البعض إلى مرحلتين ، ترتبط الأولى بما يعرف بالبيئة البشرية Human Ecology مثل نموذج برجس عن التركيب الداخلي للمدينة و التطبيقات التي تبعتها . و المرحلة الثانية بدأت من خمسينيات القرن العشرين حيث تطورت التقنيات التحليلية التي ساعدت في تحليل العلاقات البيئية المعقدة مستفيدة من عدد غير قليل من البرمجيات الإحصائية المخزونة في الحاسب الالكتروني و توفر الإحصاءات الرسمية لعدد كبير من المتغيرات على مستوى وحدات إحصائية صغيرة (2500 نسمة كمعدل) . على ضوء تحليل البيانات المتوفرة بتقنيات متقدمة أمكن رسم خارطة دقيقة للتباين

المكاني للبيئات المحلية في مجتمع المدينة الواحدة ، التبدلات التي حصلت فيه بين التعدادات الرسمية (خلال عقد من الزمان). أصبحت خرائط التركيب الاجتماعي ، و متغيرات الوضع الأمني متيسرة للباحثين و المسؤولين عن أمن المجتمع و استقراره .

(ت) من سبعينات القرن العشرين و ظهور علم بيئة الإجرام Environmental Criminology الذي يركز على دراسة البعد الرابع للجريمة : مكان حدوث الجريمة و الوقت الذي حدثت فيه . ففي عام 1972 خصصت الجمعية الجغرافية الأمريكية أحد نشاطاتها العلمية لدراسة جغرافية الجريمة . وخلال سنة (71 - 1972) قدم (14) بحثا جغرافيا في موضوع جغرافية الجريمة ، معلنا تكون فرعا جديدا ينضوي تحت جناح الجغرافيا الاجتماعية . وقد ظهرت كتابات لما يزيد عن خمسين باحثا من الولايات المتحدة و بريطانيا و كندا و استراليا و نيوزيلندا ، كما صدر العديد من الكتب ذات العلاقة .

3 - مناهج دراسة التباين المكاني للجريمة ،

يضيف بارتنيكي بان الكتابات الأولى قد اتبعت المنهج البيئي التقليدي ، و بتطور الدراسات و التقنيات المعتمدة فقد ظهرت مناهج دراسية جديدة ثلاث ، هي :-

(1) المنهج الإقليمي ، الهادف وصف الجريمة و صلاتها بالخصائص الاجتماعية ، الاقتصادية ، و الديموغرافية لسكان

المناطق التي تحدث فيها الجريمة . ولازال هذا المنهج معتمدا في الكثير من الدراسات الجغرافية .

(2) المنهج الكمي ، اعتماد الطرائق الحديثة في التحليل المكاني ، التي لم تستخدم في دراسة جغرافية الجريمة سابقا . ومن خلال إتباع منهج مدرسة شيكاغو حاول الباحثون استكمال صورة التباين المكاني للجريمة و الاهتمام بأماكن سكن الجناة و مناطق حدوث الجريمة . وقد استخدم الباحثون طريقة التحليل العائلي و طريقة تحليل كانونيكال Canonical و تحليل الانحدار متعدد المتغيرات Multiple Regression Analysis . وبالمقارنة مع الدراسات البيئية السابقة فقد اعتمد الجغرافيون المعنيون بتحليل الجريمة طرائق إحصائية أكثر تعقيدا ، ولكن النتائج التي قد توصلوا إليها برهنت على صحة نتائج من سبقوهم خلال عقدي الأربعينات و الخمسينات .

(3) منهج دراسة بيئة الجريمة ، وقد تباين الباحثون في اختيار المتغيرات ذات العلاقة بالجريمة و البيئة التي تأوي الجناة . وتراوح عدد المتغيرات بين (15 - 40) متغيرا . و بصورة عامة ، كان لتكرار حدوث الجريمة صلة إحصائية مع خصائص معينة ، مثل : الفئة العمرية ، الجنس ، المستوى التعليمي ، الوضع العائلي ، الحالة الزوجية ، الحالة الدينية ، المستوى الاقتصادي ، المهنة و ظروف المعيشة و ملكية السكن. أي ، على ضوء نتائج البحوث اتضح انه كمعدل عام فان الجناة في الغالب من الشباب الذكور

العاطلين عن العمل ، دون خبرة مهنية و بمستوى تعليمي متدني ، منتمين إلى عوائل كبيرة الحجم تعاني من تفكك أسري ، ومن الأقليات الدينية أو العرقية ، يعيشون في حالة ازدهام سكني في مساكن و واطئة المعيار و متهترة العمران .

وقد شككت العلاقة بين مناطق سكن الجناة و أماكن حدوث الجريمة موضوعا جوهريا لدراسة الجريمة في المدينة . وقد أكدت الدراسات التي اهتمت بالرحلة للقيام بالفعل الجرمي أن الأحداث يقتربون جرائمهم في المناطق المجاورة لسكنهم . و تتباين المسافة بين السكن و مكان حدوث الجريمة، فقد تبين أن الجرائم تجاه الأشخاص تكون ابعد مسافة عن السكن من تلك تجاه الممتلكات .

وقد اعتمدت تقنيات التمركز المكاني Centographic و تحليل انحدار السطح Surface Trend Analysis ، لوصف التوزيعات و تحليل النمط الذي تشكله . واستخدمت تقنيات الحاسب الالكتروني في رسم الخرائط والعرض المرئي للبيانات ، ولكن عدد هذه الدراسات قليل قياسا بالمجموعة الأولى . كما أكد الباحثون على تكامل تحليل التنظيم المكاني للجريمة مع ظروفها الاجتماعية - الحضارية ، آخذين بالحسبان مفاهيم العدالة الاجتماعية ، فالجريمة هي ما يطفوا على السطح نتيجة تفاعل عوامل عديدة (ذاتية و موضوعية) ، محلية و خارجية .

وقد توجه بعض الباحثين إلى دراسة الجريمة على مستوى الفرد بحثا عن الأسباب المباشرة للجريمة و مساراتها . حسب هذا المنهج يكون للجريمة أربعة أبعاد تستوجب الدراسة ، هي : البعد القانوني ، الجاني بحد ذاته ، الجريمة كفعل سلبي ، و مسرح حدوثها . يهتم الجغرافيون بالبعدين الثالث و الرابع دون تناسي البعدين الأوليين ، وذلك لأن بعدي الموقع و الموضع و خصائصهما يشكلان مفتاحا لفهم الجريمة وأسباب تباين حدوثها مكانيا.

4 - تفسير التباين المكاني للجريمة ،

إن تعقيد التباين كبير ، وتفسير تأثيره أمر صعب جدا ، فعندما ينحرف أحد الأبناء دون الآخرين في العائلة فيعنى هذا وجود عوامل ذاتية تخص هذا الابن (وضعه النفسي على ضوء تقييمه لموقعه في الاسره ، بنيته الشخصية و قدرته على تحمل الضغوط والإغراءات التي يواجهها ، نوعية أصدقاءه و دورهم في شد بنيانه النفسي و الفكري) ، فالظروف العامة المحيطة به من وضع أسري ، و بيئة الحي السكني يقع تحت تأثيرها هو و أخوته واحدة . كذلك ، تتعرض الوحدات السكنية الواقعة في الأركان إلى السرقات أكثر من غيرها ، ولكن عندما يتكرر تعرض وحدة سكنية تقع وسط شارع خلفي إلى السرقة فلا بد وان يتعلق السبب بساكنيها ، وما

يحيط بها مباشرة . فالأسباب ذاتية بدرجة كبيرة و ترتبط بالمحيط المباشر وليس بمعناه العام .

لذا فان التفسير البيئي للجريمة يجب أن يعامل بحذر لأنه لا يعطي الأسباب المباشرة بل الظروف البيئية العامة التي قد تكون عوامل ضغط أو جذب ، إنها احتمالية و ليست حتمية . وعند تفسير أثر التباينات المكانية للبيئة على الجريمة ، من الضروري الانتباه إلى أن ما توصل إليه باحثون في دراسات بمستوى معين scale قد لا يكون كذلك في المستويات الأخرى ، أو أن التأثير صحيح على نوع معين من الجرائم دون غيرها. فقد أكدت الدراسات إلى أثر الكثافة السكانية العالية على انحراف الأبناء و انتشار الجريمة . ولكن أشرت دراسة إلى أن العلاقة الإحصائية بين عدد جرائم السرقة التي تتعرض لها الدور السكنية عكسية مع الكثافة السكنية مقاسة بنسبة عدد الأسر إلى عدد الوحدات السكنية . وهذا مبرر وذلك لانخفاض فرص خلو الوحدة السكنية من الساكنين ، ولكن لا يعني هذا قطعا عدم ارتفاع نسبة المشاكل و الاعتداءات الأخرى فيها .

إن ارتفاع عدد الساكنين في الوحدة السكنية ، و ارتفاع معدل حجم الأسرة لا يعني بيئة ضعيفة أمام الانحراف و الجريمة في جميع المجتمعات ، ففي الريف يختلف الأمر عن المدينة ، وفي المدينة الكبيرة غير ما هو الحال في المدن الصغيرة ، وهكذا .

أشارت إحصاءات الجريمة في الهند إلى أن جرائم الاغتصاب تحدث في المدن العملاقة (أكثر من مليون نسمة) ضد من هم دون (16) سنة أكثر من غيرهم ، بينما في المدن الأخرى و في الريف يكون من هم فوق هذا السن أكثر تعرضا لمثل هذه الاعتداءات . فالمدينة الكبيرة قد وفرت أجواء للانحراف و الاعتداء على صغار السن أكثر من المدن الصغيرة و الريف رغم أن معدل حجم الأسرة فيها اكبر . بعبارة أخرى ، إن التعميم أمر غير منطقي عند تفسير التباينات المكانية ، فما هو صحيح ضمن بيئة معينة بمقياس محدد قد لا يكون صحيحا على مؤشرات البيئة نفسها بمقياس آخر . وقد انتبه إلى هذه الحالة بيتر هاكيت وكتب عنها مقال قبل حوالي نصف قرن من الزمان .

الفصل الثالث عشر

الحضارات الفرعية : تفاعل أم صراع

في خضم الحياة اليومية ، وبدون بعد نظر فلسفي تختلط الأوراق و المفاهيم ، و لكن بعد تمحص بسيط يجد المرء أن الأمور أوضح مما كان يتوقع أو يتصور . فالعامة تطلق (وحتى الكثير من المثقفين أو أدعياء الثقافة من المتعلمين) العنان لألسنتهم في ردود أفعال لاعنة غياب العدالة و القيم و سيادة اللاموضوعية و تسف في السب والطعن . فهل هناك علاقة بين هذه المفاهيم ؟ وأيها سبب و أيها نتيجة ؟ وهل تشكل مع بعضها نظاما اجتماعيا معيناً ؟ هل تشكل حضارة من نوع ما ؟ أم تعكس مستوى حضاري معين ؟ وهل هي حلقة العلاقة (تنتهي من حيث تبدأ) ؟ و ما اتجاه هذه الحلقة (الرقى بالقيم أم تداعيها و تدني معاييرها) ؟ هذا ما يحاول هذا المقال فتح باب حوار (ثقافي) حوله .

في البدء ، لنتفق جدلاً أن الحضارات الإنسانية الرئيسية (الزراعية ، الصناعية ، الخدمية) هي من نتاج تفاعل ثلاث عناصر جوهرية هي : الأساس الاقتصادي وتقنياته ، تقنية المواصلات والاتصالات ، والفكر السياسي وأسلوب عمله . وان هذه الحضارات مرت و تمر بمراحل ، وان تقسيم العمل كان و ما زال العمود الفقري في جميعها ، وانه يزداد تنوعاً وعمقاً مع الزمن . وأن هذه الحضارات تكمل بعض ، ولا توجد أي منها بدون تمثيل نسبي للأخرى .

وأيضاً لنتفق على أن القيم السائدة هي من نتاج صراع المجاميع الاجتماعية - الاقتصادية - العرقية - الدينية ضمن الحضارة الأم لتشكّل حضارات (ثقافات) فرعية خاصة بها ، ولهذا فإن القيم موجودة في كل زمان و مكان ، و لكل مهنة امتهنها الإنسان عبر العصور قيمها الخاصة بها ، ولكل مجموعة اجتماعية (أو أي كانت طبيعتها) قيمها الذاتية التي تصيغها لتبرر مواقفها وسلوكياتها . وبالمنظور العملي فإن قيم المجموعة تعكس (حضارتها) ، وبالمحصلة النهائية نجد أن القيم نسبية بدرجة كبيرة جداً ومتباينة تباين المجاميع العاملة على سطح الأرض ومستوياتها الحضارية .

وطوال تاريخ البشرية ، كان و مازال الصراع بين مسارين للقيم : مادي و غير مادي، وما ظهور المصلحين الاجتماعيين عبر التاريخ إلا كرد فعل لابتعاد القيم عن (جادة الصواب) وبانحراف نحو المادية (النفعية التطبيقية - الاجتماعية - الفردية) . لقد حاولوا تخفيف تعجيل الاتجاه المادي مرارا وتكرارا ولكن دون طائل . كان ، وما زال التيار المادي هو الأقوى .

من الناحية العلمية فإن الموضوعية هي رديف للتقييم الحيادي للشيء أو الحدث ، و بسيادة (الأنا - المصالح) الذاتية الاجتماعية في التفكير والسلوك ، مؤطرة بالقيم السائدة عند الفرد وأو المجموعة فإن الموضوعية قد تلوثت ولم تبق (بدون لون أو طعم أو رائحة) . لقد تلوثت كما هي بيئاتنا الطبيعية . فالسلوك الأناني للإنسان

(وبدرجات و مستويات متباينة و منوعة) قد لوث البيئتين الطبيعية و الاجتماعية في كل مكان . لقد حفر الإنسان قبره ماديا و معنويا بعنجهية و غرور متبجحا بسيادته على كل شيء إلا على نفسه الأمانة بالسوء .

ولا نريد القول بغياب الموضوعية ، ولكن الواقع يشير إلى أنها قد أصبحت متنوعة تنوع القيم التي شكلتها و بنيت على أساسها ، فهي نسبية بدرجة كبيرة جدا تفوق تصور واضع النظرية النسبية و مؤيدوها . والمصلحون الاجتماعيون (سياسيو القرن الجديد) في الألفية الثالثة، ومن أجل إضفاء الشرعية على التنوع اللاموضوعي (للموضوعية) و تخفيف نتائج تصادم المصالح خرجوا بمصطلحات : الشفافية Transpances ، المنظمات غير الحكومية ، مؤسسات المجتمع المدني و غيرها من تشكيلات تزيد الأمر تعقيدا . ولست ادري، من ناحية المنطق الرياضي (العلمي الوحيد حسب علمي لكونه تجريدي) هل تجزئة ال(100%) إلى (3) فئات موضوعي أم توزيعها على (100) فئة ؟ وهل تداخل الفئات يشكل (100%) ؟ وهل تجميع الأجزاء يشكل (الكل) ويطوره ؟ أم أن (الكل) يحتوي الأجزاء و ينميتها ؟ قد يفهم البعض هذا سياسيا ، وليكن ، ولكني أكاديمي أناقش الموضوع (بموضوعية) قدر المستطاع بعيدا عن الميول والاتجاهات والتعصبات الضيقة .

الموضوعية سبيل من سبل تحقيق العدالة ، ولا يرفض عدالة الموضوعية إلا مكابر لا يرى إلا مصالحه الذاتية فقط . ففقدان العدالة يعني ضمناً غياب الموضوعية ، وتتحى الموضوعية عن الظهور راجع إلى سيادة قيم و مصالح ذاتية . وهنا يطرح سؤال : بما أن القيم موجودة و متنوعة ، و على أساسها تنوعت الموضوعيات و تعددت ، فهل يمكن القول بوجود عدالات متنوعة و متباينة ؟ إذا كان الحال هكذا ، فعدالة من هي ؟ و على حساب من تتحقق ؟ وهل يمكن القول أن تعدد الموضوعيات و تنوعها سبب في انزواء العدالة وانحسارها؟

من سياق المقولات أعلاه يستخلص أن العلاقة خطية : قيم ثم موضوعية ثم عدالة ثم حضارة . ولكن هل تثمر العدالة قيماً جديدة ؟ إذا كان الجواب بالإيجاب فالعلاقة حلقيه ، وتبدأ دورة جديدة في نظام (القيم - الموضوعية - العدالة - الحضارة) . ونقف هنا أمام مفترق طرق : ما هو مسار هذا النظام ؟ بمعنى أي نوع أي مستوى من العدالة سيتحقق ؟ فلكل مستوى (أو نوع) قيمه المتولدة عنه والتي تبدأ الدورة الجديدة من عندها . والاهم من كل هذا، هل عدنا لنناقش من كان أولاً : البيضة أم الدجاجة ؟ متناسين الواقع المرير الذي نعيشه ؟ والواقع الذي نعيشه ، والقيم التي نعتمدها فكراً وسلوكاً ومنهجاً من نتاج من ؟ وبأي مرحلة من مراحل تطور الحضارة الإنسانية نحن الآن ؟ وما هي درجة نقاوتها (شفافية التلوث) ؟ أسئلة تحير من لا

يريد أن يشتغل بعيوب الآخرين ، ولديه متسع من الوقت للكلام و الكتابة لمن يقرأ ليشغل نفسه .

من الناحية التربوية ، لننظر إلى الوراء قليلا ، عسى أن نستخلص العبر . ما هي القيم التي كانت سائدة في مجال التربية والتعليم في العراق خلال عقود : الخمسينات ، الستينات ، السبعينات ، الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي ؟ لماذا تغيرت هذه القيم وكيف ؟ هل كان المنهج التعليمي وراء ذلك ؟ أم عملية تأهيل المربي (أداة تنفيذ المنهج) ؟ أم كان للتغيرات الاقتصادية – السياسية الدور الحاسم في ذلك ؟ أم جميعها ؟ وهل ما حدث في العراق حصري به ؟ أم إنها موجة طفحت بالمنطقة والعالم ؟ والى أين تتجه كرة الثلج المتدحرجة (سنو بول) هذه ؟ (تكبر مع كل دورة تكملها) . هل يمكن تصنيف العوامل المؤثرة إلى داخلية و خارجية (ذاتية و موضوعية) ؟ وإذا أمكن ذلك ، فهل نكون موضوعيين في تقييم العوامل الداخلية (ذاتية وموضوعية) ؟ وهل سنكون جريئين ونصارع أنفسنا بما لها وما عليها بكل أمانة وصدق وإخلاص ؟ أم أن المحاباة أصبحت طبعا وليس صفة مكتسبة ؟

لا يحدث التغيير فجأة ، ولكنه يتحرك ، وفي الغالب ، باتجاه محدد ولكن ليس بشكل مباشر ، وعندما يحدث يصعب العود فيه ، فتصبح المسيرة في ذلك الاتجاه حتمية (أو هكذا يوحى) . وبافتراض توفر إرادة التغيير فلا بد وان يعتمد سبيلين أساسيين لتحقيق ذلك :

الذات (لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) ، و التربية والتعليم كوسيلة بناء جيل المستقبل . فهل إحساسنا بلا عدالة الأوضاع ولا موضوعية القرارات والسلوكيات والمناهج وصل إلى درجة تجبرنا لنعيد النظر في قيمنا ؟ أم ما زلنا ننتظر عصى سحرية تعيد الماضي التليد ، أو تفيقنا من سباتنا وتتعش قيمنا و آمالنا ؟ انه هو العليم الخبير ، وهو على كل شيء قدير ، وهو أرحم الراحمين ، وهو الحق العدل المبين ذو القوة المتين .

ولكي يكون للكلام فائدة ، من الضروري تلخيص الأفكار وصياغتها على شكل نقاط ، تشكل محاور للحوار والنقاش و الجدل ، ولكن شرط أن لا يؤدي الخلاف في الرأي إلى حمل السلاح ، فالفكر النير أرقى من أي سلاح صنعه الإنسان ليقتل أخيه الإنسان . والفكر الإنساني يحيي ولا يقتل ، ينعش ولا يهشم ، ينتفض ولا يواد ، انه تفاعلي بفطرته ، متفائل بطبيعته.

1- قيم السماء (مثالية) لأنها صالحة لكل زمان و مكان ، و مغرقة في المثالية لغرقنا نحن في دوامة الماديات الجافة ، لذا ابتعدنا عنها كثيرا .

2- حوار الحضارات ، واقع فرض نفسه ، ليس على مستوى العالم (العولمة) ، بل حتى على المستوى المحلي . فالتنوع أقيمي - الموضوعي - الحضاري موجود على جميع المستويات و المقاييس و الأصعدة . لذا علينا أن نحترم قيم

الآخرين كي يحترموا قيمنا و مبادئنا . ولنكون موضوعيين معهم ، عسى ان يكونوا هكذا معنا.

3- غلق النوافذ يؤدي إلى (التعفن) ، وفتحها على مصراعيها يؤدي إلى دخول كل ما هو غير مرغوب فيه ، لنبحث عن (واقيات - فلتر) تصفي المدخلات و تستر المخرجات و نتنفس الصعداء حينئذ.

4- أصدرنا تشريعات حماية البيئة من التلوث ، ونسوا تلوث قيم المجتمع ، (إن لم يسهموا في تلويثها عن عمد) ، طالبوا باستدامة التنمية ، ونسوا استدامة القيم و العدالة . لنطالب بها ، ففيها حياتنا و كرامتنا ، فيها حضارتنا الإنسانية الحقيقية.

5- لنبدأ بالتغيير الايجابي من الجامعة ، فهي مرآة مستقبل الأمة. إنها تجمعنا بكل طوائفنا و قيمنا و سلوكياتنا . و لكي نستطيع صهرنا في بوتقتها ، لابد من قيم أكاديمية وضوابط مهنية صارمة تطبق على الجميع . حينها تسمو قيم العلم والموضوعية والعدالة ، و نتوحد سلوكا و منهجا وان اختلفت أفكارنا و مذاهبنا و قومياتنا.

6- تفاعل الحضارات (الرئيسية و الفرعية) ضرورة إنسانية للتقدم و الرقي ، أما صراعها فيعني العزم على المزيد من القهر و التخلف و الظلم .

7- القيم مرآة تعكس مستوى الحضارة و درجة موضوعيتها و نوع العدالة فيها ، فلنركز على القيم الحميدة لأنها سبب و نتيجة في الوقت نفسه .

الفصل الرابع عشر

الجامعة و المجتمع

لا يحدث التطور الا بالسعي والجهد والمثابرة ، والاهم من هذا ، انه لا يستورد جاهزا . فامتلاك الاجهزة الحديثة لا يعني تقدما مالم تستوعب هذه التقنيات ويتفاعل معها المجتمع بكامل قطاعاته وبشكل يومي تلقائي. فالحضارة نظام حياة متكامل ، وان تطور جزء من هذا النظام دون الاجزاء الاخرى يبقيه "نشازا" حتى يتم تطور النظام برمته و تتناسق عناصره مع بعضها في الحركة و التقدم . حينها تكون حركة النظام (المجتمع) رشيقة و متسارعة .

وعند النظر الى المجتمع وفق المنهج النظامي فان تطور احد عناصره لوحده ، العاصمة على سبيل المثال ، وتخلف العناصر الاخرى (المدن و الاقاليم) لا يؤدي الى تناسق حركة هذا النظام وتقدمه ولا تتحقق العدالة الاجتماعية فيه . فالاجزاء الاقل تطورا ستشكل عبئا ثقيلاً يعيق انسيابية حركة المجتمع وتتولد هوة سحيقة بين "الرأس" في العاصمة و "القاعدة" في الاطراف ، بين الاب و الابناء في البيت الواحد . لهذه الحالة آثار سلبية اجتماعية واقتصادية و سياسية .

لقد انتهجت قيادتنا الحكيمة سبلاً عديدة لجعل تطور و تقدم لمجتمع متناسقا ، منها على سبيل المثال لا الحصر ، تكليف القياديين

في الدولة و الحزب بالاشراف المباشر على تطوير الوحدات الادارية في الاطراف ، نشر التعليم المهني و التعليم العالي في مختلف ارجاء البلاد ، معايشة أساتذة الجامعات لمختلف دوائر الدولة الانتاجية و الخدمية ، عقد ندوات لمناقشة المشاكل و معوقات العمل ، اشراك الاكاديميين في المجالس التخطيطية ، التاكيد على خدمة المجتمع ، ايجاد وحدات بحث وتطوير في المؤسسات الانتاجية ، تنشيط حركة البحث العلمي الهادف ونشره لتنوير قطاعات الشعب المختلفة وتحفيزها لطلب العلم و التدريب على استخدام التقنيات الحديثة .

في هذا المقال ، يركز على العلاقة بين دوائر الدولة و المؤسسات التعليمية واثرها على تطور المجتمع كنظام متكامل وصولاً الى تناغم حركة المجتمع وانسيابية حركته نحو التقدم و الرقي وتحقيق مجتمع آمن مستقر .

ان نشر المؤسسات التعليمية العليا في مختلف ارجاء القطر هدفه توزيع مشاعل النور والعلم لتتير الاقاليم وتخدمها ميدانيا (الاقاليم الوظيفية). فالنور لا ينحصر هنا في قاعات الدرس ، رغم اهمية ذلك ، بل يزداد اشعاعا و نفعا عندما تقدم هذه المؤسسات خدماتها العلمية (البحثية و الاستشارية) ، وتتفاعل مع المجتمع من خلال تطويع برامجها البحثية و التعليمية لتجعلها منسجمة مع طبيعة مجتمع اقليمها و حاجاته. واجبها ان تدرس المشاكل و (الامراض) التي قد يعاني منها المجتمع ، واجبها أن تدرس حاجاته الانية و حركته لتستشف

الجديد الطارئ و تؤشر مساره المستقبلي، واجبها ان تستجيب لمطالب مؤسسات الدولة في اقليمها و تتعاون معها لتكون خدماتهما اكثر نفعا واعمق أثرا .

بهذه الصيغة فقط ، تكون مؤسسات التعليم العالي اكثر وطنية وتكون مصنعا للقيادات الميدانية المستقبلية . المطلوب منها ان توجه خبرة ملاكاتها التدريسية في مجال البحث و التقصي نحو البحوث التطبيقية ذات النفع العام اضافة الى البحوث النظرية دون حصر "العلم" في قاعات مغلقة و رفوف عالية.

ان التعاون المنظم بين الجامعات و دوائر الدولة و المؤسسات الاخرى في اقاليم عملها، سبيل استراتيجي لتطوير طرفي التعاون : الجامعات و القطاعات الخدمية والانتاجية ، وبالتالي تقديم افضل الخدمات للمجتمع . انه الاستثمار الامثل للكفاءة البشرية و توجيه طاقاتها نحو الخير العام للبلاد جميعها دون حصرها في مكان واحد.

ولكي يكون العمل مثمرا ، من الضروري تشكيل وحدات بحثية في كل مؤسسة انتاجية وخدمية يكون من واجبها : _

(أ) البحث في سبل تطوير نوعية الانتاج / الخدمة ،

(ب) البحث في تحسين آلية العملية الانتاجية / الخدمية ،

(ج) البحث في تطوير المواد الاولية وايجاد البديل عنها ،

(د) دراسة تسويق الانتاج / الخدمة ، وتقليل الكلف ،
 (هـ) ايجاد العلاقة مع المؤسسات المناظرة ومتابعة المستجدات
 في مجال الاختصاص.

ومن الضروري ان تكون لهذه الوحدات (المراكز) البحثية كيان
 اداري ومالي مستقل مبني على نظام داخلي خاص بها . ويكون
 لزاما على مراكز البحوث في مؤسسات الدولة التعاون مع مؤسسات
 التعليم العالي ، وعلى الاخصـيرة المقابلة بالمثل وتوفير كل ما
 تستطيعه لنجاح عمل هذه المراكز .

ومن اجل دفع عجلة التعاون ، والتقدم ، بين مراكز البحوث و
 الجامعات الى الامام ، ولكي تكون الاستتارة متكاملة ، من
 الضروري :-

(1) تسهيل تفرغ الراغبين للعمل من الجامعيين في المراكز البحثية
 خارج الجامعة ليوم او اكثر اسبوعيا، واعتماد ذاك في التقييم السنوي
 كنشاط علمي تطبيقي ،

(2) رغم ان المتحقق غير قليل ، الا أن تطوير صيغة المعاشة
 الصيفية للجامعيين أمر ضروري لديمومة هذه التجربة الرائعة لتكون
 أكثر فائدة و اعمق فاعلية ،

(3) عقد ندوات و مؤتمرات علمية متخصصة مشتركة بين الجامعة
 والمراكز البحثية ومؤسسات الدولة في الاقليم الوظيفي للجامعة ،

(4) الاستفادة من حملة الشهادات العليا خارج التعليم العالي في التدريس في الجامعات حيثما امكن ذلك ،

(5) وضع نظام حوافز للباحثين خارج التعليم العالي يساويهم مع اقرانهم في الجامعات ، اضافة الى رعاية الملاكات العلمية ،

(6) ايجاد مجالس و هيئات مشتركة على مستوى الوحدات الادارية الكبرى تضم الجامعة و المؤسسات الاخرى للنظر في التخطيط وتنسيق تقديم الخدمات ،

(7) وضع استراتيجية بحثية مشتركة و متكاملة للجامعة و المراكز البحثية في الاقليم تاخذ بنظر الاعتبار حاجات المجتمع و المشاكل التي تواجهه ،

(8) تنشيط النشر العلمي وتعزيزه ، لأنه هدف ذي اهمية خاصة عند الباحثين ،

(9) عقد المؤتمرات التقييمية السنوية للمؤسسات ، بما فيها الجامعة ، لمناقشة الاداء والمشاكل و المشاريع المستقبلية ، تحضرها الجهات المختلفة في الاقليم .

في مثل أجواء التعاون العلمي لخدمة المجتمع هذه ، تكون الجامعات الاقليمية مشاغل تنير درب المسؤولين عن المجتمع و تقدمه و رفاهه . أما اذا انحصر عملها داخل قاعات الدرس ، و بقيت بحوث ملاكاتها ((مزاجية)) غير موجهة ودون استراتيج بحثي

فانها تؤدي الى تخلف المجتمع لا تقدمه . تخلفه لأن طلبتها سيتعلمون الاسس النظرية ، ويعرفون الكثير عن العالم خارج بلادهم مع جهل بالبيئة المحيطة بهم. ان خبرة الطلبة في الجامعات الاقليمية ، الحياتية اليومية و العلمية لا تختلف كثيرا عن دراستهم الثانوية مالم ترتبط هذه الجامعات وتتغمس عمليا في حياة المجتمع. ما سيقدمه التدريسي من بحوث لمجتمع اقليم الجامعة سينقله الى طلبته ، وقد يشركهم معه ، وبهذا يكون البحث اداة تعليم مباشر وتدريب للطالب و الاستاذ . وحينها تكون الصلة بين الاثنين اعمق لانها ارتبطت بالعمل المشترك خارج اطار القاعة والمنصة . وحينها ايضا ، يتعاضم احساس موظفي الدولة باهمية الجامعة ليس في التدريس فحسب ، بل وفي مختلف مناحي الحياة اليومية للمجتمع . عندها يشع نور العلم على المجتمع باكماله ، وتكون حركة مؤسسات الدولة جميعا متناغمة و متسقة و حاثثة الخطى نحو الرفاه و التقدم و الازدهار . عندئذ ، ليس هناك فرق كبير بين الرأس و الاطراف ، بل تواصل و تلاحم وتكامل .

الفصل الخامس عشر

هوية الانتماء للجامعة

لكل إنسان انتماءات متنوعة ، فاسمه يؤشر انتماءه العائلي ، ولقبه يحدد ولاءه العشائري، و جنسيته توجه سلوك الآخرين نحوه ، و هوية المؤسسة التي يعمل بها تؤطر سلوكه الذاتي و موقف الآخرين منه . هذا من الناحية النظرية ، على الأقل. ولكن هذا حاصل فعلا في ما يخص هوية العمل ؟ و العمل الجامعي على وجه الخصوص ؟ هذا ما أحاول مناقشته بعبارة في هذا المقال.

خلال عملي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (منذ 28 \ 10 \ 1979) والى يومنا هذا تنقلت بين أكثر من جامعة ، بدء من جامعة البصرة ثم تكريت ثم كويا (كويسنجق) وديالى ، و قمت بالتدريس في جامعتي بغداد و المستنصرية ، و كنت زائرا لجامعتي الكوفة و الموصل . وفي جميع هذه الجامعات لدي أصدقاء أعزهم و لهم مكانتهم الخاصة في قلبي و حياتي ، وكذلك هناك من خالفني الرأي وله مواقف لا تستحق الذكر. ولكن من ترك في حياتي انطبعا و رسم ملامح شخصيتي العلمية ، هم أبناء جامعة البصرة . أقول أبناء لأنني أحسست بانتمائهم لمدينتهم و حبهم لها الذي انعكس على الجامعة والانتماء إليها بصدق وعفوية . وينطبق ذلك على (أبناء جامعة الموصل) ، الفارق انك في البصرة أخوهم وفي الموصل غريب عابر سبيل . والأقرب إلى جامعة البصرة في هذا الجانب هم

أبناء الكوفة والنجف . ولعل السبب (جزئياً) أن العديد من منتسبي جامعة الكوفة هم من أبناء جامعة البصرة وخريجها .

وخلال عملي في جامعة ديالى (منذ 2002 | 2 | 2) وأنا أبحث عن ما يعزز بذرة الانتماء إلى مؤسسة هي مرآة محافظة ديالى و صورة مستقبلها . وكلما أجد بريق أمل تتصاعد أصوات نكرة تنعق بالشخصي و الدخيل وتحمل مختلف الأسلحة لتمزق جسدا ينن من الجراح . هل هؤلاء هم أبناء ديالى حقا ؟ هل لديالى مستقبل بدون جامعتها ؟ وهل الجامعة مسرحا لصراع المصالح الشخصية (المغلقة بأطر طائفية و عرقية وعشائرية) ؟

ولنتساءل ، ونكون صريحين و أمينين مع أنفسنا عند الإجابة ، كيف يتولد الانتماء ؟ و كيف يتعزز و يترسخ ؟ وبما أني تدريسي على ملاك جامعة ديالى وأحمل بطاقة تؤيد انتسابي المهني لها ، فهل هذه البطاقة كافية ومعبرة عن انتمائي الحقيقي لها ؟ وعند حدوث تعارض بين تعليمات الجامعة و رغبات شخص ما من انتماء آخر (عشائري مثلا) فلنم أنحاز ؟ ((بعبارة أدق، هل أنفذ التعليمات و أصون سمعة الجامعة أم أتصيد الثغرات لصالح الانتماء الآخر؟)) . وعندما يكون رئيس قسمي أو عميد الكلية من طائفة (أو قومية) أخرى ، فهل أتعامل معه بصيغة الانتماء المهني أم ما يتطلبه انتمائي الآخر ؟ والتساؤل موصول للانتماء الحزبي أيضا . ولنلخص الحالة بسؤال مفاده : هل الانتماء المهني إلى الجامعة هو الأكثر ضعفا و

وهنا بين مجموعة الانتماءات السائدة حاليا ؟ فإذا كان الجواب بنعم ، لماذا؟ ولمصلحة من ؟ وما هو مستقبل الجامعة في هذه الحالة ؟ وعندما تكون الجامعة ضعيفة ، و هشة أمام قوة و عدوانية الانتماءات الأخرى ، فهل يشرفني أن انتمي إليها ؟ وفي حالة إنهاء وجود الجامعة ، فهل نقبل أن تكون محافظة ديالى بدون جامعة و فيها من حملة الشهادات العليا ما يغطي جامعات القطر بأكملها ؟ علينا أن نفكر جديا بالموضوع ، انه مستقبل محافظة ديالى ، وليس فقط مستقبل الجامعة .

جميعنا في سفينة واحدة اسمها العراق ، و نشغل ركن فيها اسمه محافظة ديالى ، و مسئولون عن غرفة مميزة في هذا الركن اسمها جامعة ديالى . فما يحدث للسفينة ينعكس علينا مباشرة ، وما نفعله في غرفتنا له أهميته و دوره في الحفاظ على الركن خاصة و السفينة عامة . فعلينا أن نتمسك بمسئوليتنا الوطنية أولا و المهنية ثانيا تجاه الغرفة و الركن و السفينة. أما الانتماءات الأخرى فإنها المستفيدة في المحصلة النهائية عندما تتجو السفينة و تكون الغرفة عامرة و الركن منور .

ومن علامات ضعف الانتماء ، وعدم تبصر نتائج بعض السلوكيات التي تفرضها الانتماءات الأخرى والعلاقات الاجتماعية ، الضغط على الآخرين للتساهل في تخريج مجموعات (أو أشخاص) غير مؤهلة فعلا للشهادة التي ستحملها (والتي تعكس سمعة و

شخصية الجامعة) . وكذلك التغاضي عن التوجيهات و التعليمات التي تؤكد على النشاط العلمي و الالتزام بالتعليمات و الضوابط . والشيء عينه يصدق على التعينات و القبول في الدراسات العليا ، والترقيات العلمية، وغيرها .

لقد خطت الجامعة خطوة هامة عندما جعلت مؤتمرها العلمي الأول معني بمحافظة ديالى لدراسة الإمكانيات المتوافرة فيها والمشكلات التي تعاني منها مختلف قطاعات المجتمع و مؤسساته الخدمية . وقد فتحت الباب على مصراعيه أمام منتسبي الجامعة للمساهمة في خدمة المجتمع ، والباب ذو اتجاهين : من الجامعة للمجتمع ، ومن المجتمع و مؤسساته الخدمية إلى الجامعة . إنها تجربة رائعة لتلاقح الأفكار و تبادل الخبرات بين الأكاديميين و المهنيين في دوائر المحافظة .

هنا أكدت الجامعة على انتمائها الصميم لمجتمع محافظة ديالى ، المتوقع ، والمطلوب أن ينعكس هذا على ((الانتماء)) للجامعة و للمحافظة من قبل العاملين في الاثنين . فالجامعة جزء حيوي من مجتمع ديالى ، و لا قيمة ولا أهمية للجامعة بدون مجتمعها و إقليمها الوظيفي (محافظة ديالى) فالعلاقة تبادلية تكاملية في الوقت نفسه . والاثنين ينتميان إلى مجتمع واحد هو مجتمع العراق . فالانتماء إلى العراق ، والى محافظة ديالى و جامعتها هو كفيل ببناء الجامعة و مجتمعها و نهوض ديالى من كبوة النزاعات المحلية التي لا تخدم إلا

الوافدين من خارج الوطن ولا انتماء لهم إليه رغم حمل بعضهم جنسيات عراقية و بطاقات أحوال مدنية صادرة عن دوائر محافظة ديالى . فانتماء هؤلاء ليس للوطن ، وبالتالي لا يريدون الخير للعراق ولا لأهله ، ولا لمؤسساته الفاعلة الخيرة .

لنعمل جاهدين لان تكون هوية الجامعة أداة فخر واعتزاز بالانتماء ، انتماء إلى مؤسسة علمية أكاديمية لها مكانتها بين أقرانها في المجتمع العلمي . ننتمي لمؤسسة تلمم جراحها بيد وتبني باليد الأخرى ، مؤسسة تعامل الجميع كأبنائها لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى . مؤسسة تترفع عن الجاهلية البغيضة ((كاذب ربيعة خير من صادق مضر)) ، و تضع الموازين و تحكم بالقسط في جميع قراراتها . مؤسسة تمد المجتمع بخريجين مؤهلين علميا فعلا . مؤسسة تبني داخل قاعات الدرس وخارجها ، مؤسسة تنير الدرب ذاتيا .

ولكي تحقق الجامعة النقلة النوعية هذه ، عليها أن تنفض عنها غبار الانتماءات الأخرى ، وأن تبدأ بمنسبها ، فلا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم . عليها أن تعيد تأهيل المعظم إن لم يكن الجميع . وليكن شعار الجامعة ((الشهادة العلمية هي البداية لأن العلم ليس له نهاية)) . وعملية إعادة التأهيل لها عقباتها الذاتية الموضوعية ، ولكن جميع هذه العقبات تتساقط و تزول بوجود إرادة صلبة و عزم أكيد على التغيير و النهوض . وبالتوكل على الله أولا وعلى الخيرين من أبناء المحافظة و من منتسبي الجامعة ثانيا ننهض

جميعا و تصبح أحداث الماضي حافزا لعدم النظر إلى المشكلات الشخصية ورفض تغليفها بغطاء الطائفي و العرقي و السياسي .

هل نحن مؤهلون للقيام بذلك ؟ نعم عندما تكون جذورنا العراقية متأصلة بتراب العراق و حضارته و أهله الطيبين ، و نعم عندما يكون العلم سبيلنا للتقدم و الرقي و الازدهار . و نعم عندما تكون انتماءاتنا الأخرى معززة لوحدة العراق أرضا و شعبا . نعم عندما يعمر قلوبنا الإيمان بالله . نعم عندما ننظر لمستقبل أبنائنا على ارض العراق وليس مهجرين إلى بلدان العالم الأخرى ، نعم عندما لا نريد أن نكون غرباء في بلدنا ، نعم عندما نملك زمام أمورنا بأيدينا و لا نسمح للغرباء بتقرير مصيرنا و مصير أبنائنا و بلدنا . نعم و ألف نعم .

وماذا تقول أنت ؟ كيف ستسقي نبتة الخير في داخلك لتنمو و تزهر ؟ كيف ستعكس ذلك على أدائك و اجبك المهني في التدريس و البحث و التقييم و التقويم ؟ كيف تنظر إلى مستقبل الجامعة ؟ مستقبل المحافظة ؟ مستقبل عائلتك ؟ هل لك أن تقرر شيء حيال ذلك ؟ أم تبقى مكتوف الأيدي تنتظر حلا من الآخرين ؟ أو معجزة تفيقك من السبات و الخدر الذي تعيشه ؟ لمن انتمائك الحقيقي ؟ و كيف سينعكس ذلك على انتمائك للجامعة ؟ فكر بذلك و لتبادل الآراء و الأفكار ، و نتصارع مع بعض السنا ديمقراطيين ؟

وليبق في الذهن دوما ، أن من يريد أن يبني لا يفكر في التفاصيل ، بل ينظر إلى الإطار العام و وكيف الأجواء ليحقق ذلك

. فالنفاصيل الدقيقة (الايجابية منها والسلبية) قد تعيق العمل و تجعل
نظرنا في مستوى متدني وليس إلى الأفق البعيد . لنتطلع إلى مستقبل
مشرق ، للجامعة ، لمحافظة ديالى ، و للعراق ، والله ولي التوفيق
وهو ناصر المؤمنين .